المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/05/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال والمدرسة العمومية بوزان في قلب الإعداد لمؤتمر التغيرات المناخية

9/11319

مراسلة خاصة

قبل أن تنتقل لتقديم مداخلتها حول العدالة المناخية باليوم الدراسي المنظم بوزان يوم الخميس 5 ماي 2016 ، توقفت سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوزان، مطولا في كلمتها بالجلسة الافتتاحية عند دور المدرسة الذي لا مناص منه من أجل الوعي برهانات المناخ وفاعلة في التربية على البيئة التي تدخل ضمن حزمة الجيل الجديد لحقوق الإنسان . ودعت التلاميذ ومكونات المدرسة ومحيطها إلى مواكبة والمساهمة في نقاشات وخلاصات القمة 22 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي التي ستحتضن أشغالها بلادنا بكل رهاناتها الدولية مطلع شهر نونبر المقبل . ولم يفتها التنويه بهذه المبادرة التي تدخل في إطار الاستمرار في تفعيل اتفاقية الشراكة التي تجمع المؤسسة الحقوقية الجهوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين .

مباشرة بعد إسدال الستار على أشغال الجلسة الافتتاحية التي ترأسها محمد حمضي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي تناول فيها الكلمة كلّ من محفوظ الحسن رئيس قسم بالمصالح المركزية لوزارة التربية الوطنية ، وعبد السلام الطاهري رئيس فدرالية أمهات وآباء التلاميذ بوزان ، أعطيت الكلمة لثلة من الخبراء والباحثين والمهتمين لتسليط كشافات من الضوء اختارت الجهات المنظمة انعقاده تحت شعار «معا من أجل تنمية قيم العدالة المناخية».

المنساب من الينابيع الحقوقية والعلمية والقانونية والمفاهيمية والتنموية ، في علاقة كل ذلك بالتضاريس والرهانات والتحديات ، المحلية والجهوية والقارية والدولية ، شكلت أهم محاور الأرضيات التي تقدم بها الخبراء والمختصون والفاعلون- تذكيرا وتأنيثا- كل من زاوية تخصصه وخبرته وعلاقة تماسه بالتغيرات المناخية وانخراطه الفاعل من أجل عدالة مناخية تضع العنصر البشري والتنمية المستدامة في صلب انشغالات المجتمع الإنساني الذي سيلتقي بمراكش من أجل وضع حزمة من الآليات الضامنة لتفعيل اتفاقية باريس التي أقرتها 195 دولة.

اليوم الدراسي تمخضت عنه مجموعة من التوصيات أهمها :

- إنبات آليات بمؤسسات التعليم والتكوين المهني ودور الشباب تشتغل على البيئة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان .
- اعتماد التربية البيئية في المناهج والكتب المدرسية .
- اعتماد مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية في معالجة التغيرات المناخية .
- الاعتراف بالحقوق والإنصاف البيئي المناخي .
- وضع تشريع دولي ملزم وغير قابل للتأويل .
- دعوة المجتمع المدني بإقليم وزان، من أجل الانخراط الفاعل والمسؤول إعدادا ومشاركة في المحطة الدولية حول التغيرات المناخية.

يذكر بأن هذا اليوم الدراسي شارك في أشغاله نخبة من نساء ورجال التعليم، وفاعلون مدنيون وحقوقيون ، وتلاميذ وتلميذات ، وبعض أعضاء مجلس بلدية وزان بمعية الرئيس .

فريق الاستقلال يطالب بأن يشمل قانون الاتجار في البشر العبودية داخل السجون

الأغلبية تطالب بتشديد العقوبات على المتاجرين بالنساء ومعاقبة مقترفي الجرائم عبر المعلوميات

298613

الرباط: خديجة عليموسى

دعت فرق الأغلبية بمجلس النواب إلى تشديد عقوبة الاتجار في البشر في حالة ما ارتكبت الجريمة ضد النساء، انسجاما مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفق ما جاء التعديلات التي تقدمت بها حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الاتجار في البشر. كما دعت فرق الأغلبية إلى أن يتم جعل النساء من بين الحالات التي تطبق فيها ظروف التشديد، في المادة التي جاء فيها: دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، ترفع عقوبة الاتجار بالبشر إلى السجن من عشر إلى عشرين سنة، وغرامة من 100 ألف إلى مليون درهم.

كما دعت الفرق المذكورة (العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية) إلى ضرورة التنصيص على معاقبة مستخدمي وسائل الاتصال الحديثة والتواصل المعلوماتي أو المواقع الالكترونية بغرض اقتراف جريمة الاتجار بالبشر، عبر إضافة فقرة لمشروع القانون تنص على أنه «يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، كل من استخدم وسائل الاتصال والتواصل المعلوماتي، أو أنشأ موقعا الكترونيا بقصد ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر».

وفيما يتعلق بتعديلات الفريق الاستقلالي، فقد دعا إلى أن يشمل مشروع القانون «العبودية داخل المؤسسات السجنية»، من أجل توسيع مجال ممارسات الاستغلال المشمولة بهذا القانون، وألا «تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال محل اعتبار»، نظرا «لأن الضحية تكون في حالة لا تسمح لها بالاعتراض أو اتخاذ القرار الصحيح».

ودعا فريق «الميزان» أيضا إلى التنصيص على أن يكون من بين صلاحيات اللجنة استشارية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون بين مختلف المصالح المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر (شرطة مراقبة الحدود، الأمن الوطني، الدرك الملكي والقضاء)، انسجاما مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المجال.

من جهته، دعا الفريق الدستوري بمجلس النواب، في تعديلاته، إلى حماية حقوق الغير، حيث اقترح إضافة فقرة إلى الفصل 448-13، تنص على أنه «إذا اختلطت بأموال أو ممتلكات أو عائدات ذات مصدر مشروع، فالمصادرة تنصب فقط على الأموال والممتلكات والوسائل والعائدات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة أو المحصلة منها، ولا يحول دون الحكم بالمصادرة انقضاء الدعوى بسبب عائق قانوني، كوفاة المتهم، ما لم يثبت ورثته مشروعية الأموال والممتلكات والعائدات». وأكد الفريق الدستوري على ضرورة إضافة عبارة «استقطاب» إلى المقتضى الذي يعرف جريمة الاتجار في البشر، ويقصد بها «تجنيد شخص أو استدراجه أو نقله أو تنقيله، وفق الصيغة الأصلية لنص المشروع المذكور».

وقد تضمن مشروع القانون عددا من العقوبات السجنية، التي تتراوح ما بين خمس سنوات وثلاثين سنة، مع أداء غرامات مالية قد تصل إلى ستة ملايين درهم. وينص مشروع القانون على معاقبة المتاجرين بالبشر بالسجن من 20 إلى 30 سنة وغرامة من 200 ألف إلى مليوني درهم إذا ارتكبوا جريمتهم ضد قاصر وضد شخص يعاني من وضعية صعبة بسبب كبر سنه أو بسبب المرض أو الإعاقة أو ضد امرأة حامل. وكذا إذا كان مرتكب الجريمة زوجا للضحية أو أحد أصولها أو فروعها أو كانت له سلطة عليها.

نظموا وقفة أمام البرلمان لمساندة أقاربهم المعتقلين بناء على قانون محاربة الإرهاب

السلفيون يطالبون ببإطلاق سراح معتقليهم في ذكرى 16 ماي

2/1884

وقفة للسلفيين بمناسبة 16 ماي

الرباط
يونس مسكين

حجّ مئات السلفيين، صباح أمس الاثنين، المصادف للذكرى السنوية لأحداث 16 ماي 2003 الإرهابية، إلى الساحة المقابلة لمقر البرلمان، حيث نظموا وقفة احتجاجية جديدة طالبوا فيها بإطلاق سراح المعتقلين السلفيين، والكشف عما يقولون إنه حقيقة الاعتداءات الإرهابية التي جرت قبل 13 سنة.

غير بعيد عن اللافتات المعلنة عن قرب انطلاق مهرجان «موازين» الموسيقي الشهير، رفع المتظاهرون أعلاما بيضاء، والتي كتبت عليها باللون الأسود عبارة: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، افتتحوا وقفتهم الاحتجاجية بالتكبير والتهليل والتذكير بنهجهم السلمي الرامي إلى إطلاق سراح أقاربهم المعتقلين بناء على قانون مكافحة الإرهاب. صور كل من رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران، ووزير الداخلية السابق إدريس البصري، اعتلت لافتات المتظاهرين، باعتبارهما معا سبق لهما الإدلاء بتصريحات تشكك في حقيقة الرواية الرسمية لأحداث 16 ماي، وطالبا بإعادة التحقيق والكشف عن الحقيقة.

اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، التي دعت إلى هذه الوقفة رفعت شعارات مسبقة التحضير، قالت في بعضها: «عـلاش جينا واحتجينا، بغينا المظلوم يخرج لينا.. و«هذا عيب هذا عار بعتونا للكفار». السلفيون المحتجون قدّموا أنفسهم في وقفة، أمس، كضحايا العملية الإرهابية الأكبر في تاريخ المغرب، مُشهرين صور العشرات من المعتقلين السلفيين المدانين بقانون مكافحة الإرهاب.

المعتقل السابق والحقوقي محمد حقيقي، قال في كلمة بصفته المدير التنفيذي للرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب، إن الأحداث الإرهابية لسنة 2003 خلفت ضحايا أبرياء قتلوا في التفجير، «وضحايا آخرين اعتقلوا ولم توفر لهم المحاكمة العادلة وظلموا بسنوات من السجن وتعرضوا للتعذيب». وشدّد حقيقي على ضرورة معرفة حقيقة ما جرى، «هناك تشكيك في تلك الأحداث صدر عن السيد رئيس الحكومة عندما كان في المعارضة، كما شكك فيها ووزير الداخلية السابق إدريس البصري. ونحن من خلال رصد المحاكمات تأكد لدينا أنها تفتقد لشروط المحاكمة العادلة، حيث تم اختطاف جل المعتقلين وموارس عليهم التعذيب». وخلص حقيقي إلى ضرورة القيام بمصالحة على غرار ما جرى مع ضحايا سنوات الرصاص التي رعتها هيئة الإنصاف والمصالحة، «ونريد لهذه العملية أن يرعاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويتم جبر ضرر المعتقلين الإسلاميين ويقع التعايش داخل البلاد».

من جانبه، الحقوقي والرئيس السابق للعصبة المغربية لحقوق الإنسان، محمد الزهاري، قال في كلمة له خلال الوقفة، إن إحياء هذه الذكرى الأليمة هو محاولة لإنعاش الذاكرة بما وقع «وطرح الأسئلة التي بقيت غامضة حول الجهات التي دبرت، والتي نفذت». وذكّر الزهاري بالتصريح الذي أصدره «ملك البلاد في أحد حواراته بكون التوقيفات التي وقعت شهدت الكثير من الانتهاكات، وهذا نداء لاحترام حقوق الإنسان والانتباه إلى مآسي معتقلين أبرياء، والمآسي المرتبطة بالوضع داخل السجون». وشدد الزهاري على ضرورة كشف حقيقة تلك الأحداث.

نساء البام: قانون العمال المنزليين تكريس لمبدأ العبودية!!

شنت منظمة نساء حزب الأصالة والمعاصرة هجوما عنيفا على الأغلبية الحكومية، إثر تمرير مشروع القانون 19.12 المتعلق بتحديد شروط شغل وتشغيل العمال المنزليين، خاصة المادة المتعلقة بتشغيل الأطفال القاصرين دون سن الثامنة عشرة، مُعتبرة أن هذه المبادرة التشريعية هي بمثابة «جريمة نكراء في حق الطفولة المغربية، وتكريس لمبدأ السخرية الذي يعتبر من بقايا أشكال العبودية».

واعتبرت المنظمة أن مصادقة البرلمان على القانون الخاص بعمال وعاملات المنازل يشكل «وصمة عار على جبين الحكومة، ومسا بصورة المغرب في الخارج»، وكذلك «نقضا لالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان وخرقا سافرا لاتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب سنة 1993 والبروتوكولين الملحقين بها، وتجاوزا واضحا للتوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية لحقوق الطفل عقب مناقشتها للتقرير الحكومي المقدم من طرف الدولة المغربية».

وشددت منظمة نساء البام، في بيان صحفي، على أن مشروع القانون المذكور يعد «مخالفة واضحة لمبادئ وروح دستور 2011، وضربا لمبدأ الديمقراطية التشاركية»، مشيرة إلى أن ذلك يتجلى واضحا من خلال «تهميش التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فضلا عن رفض جميع مقترحات منظمات المجتمع المدني الديمقراطي وعلى رأسها الحركة النسائية الأصيلة التي ما فتئت تنبه إلى الفظاعات الناتجة عن تشغيل القاصرات في المنازل، وتعري الواقع الأليم لهذه الظاهرة الذي يصل حد الاغتصاب والتعذيب، بل وفي بعض الحالات المس بالحق في الحياة».

وأعلنت منظمة نساء حزب الأصالة والمعاصرة استعدادها للدخول في كافة أشكال النضال مع مكونات الحركة النسائية والأحزاب السياسية المنتمية إلى الصف الديمقراطي الحداثي من أجل استصدار قانون يحظر ويحرم تشغيل القاصرين في البيوت، وعلى وجه الخصوص الطفلات القاصرات خادمات في البيوت، ومن أجل قانون ملزم باحترام جميع الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون تفريق أو تمييز»، على حد تعبير الوثيقة ذاتها.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

حقوقيون يعتبرون مصادقة المغرب على "اتفاقية روما" ضمانا لعدم تكرار انتهاكات الماضي

أجمع حقوقيون على اعتبار مصادقة المغرب على "اتفاقية روما" بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ضمانا لعدم تكرار انتهاكات الماضي. و اعتبر مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف خلال ندوة فكرية حول موضوع "المحكمة الجنائية الدولية"، نظمتها التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان السبت بالرباط، أن المحكمة الجنائية الدولية غير مفيدة لضحايا سنوات الرصاص ، لان بمجرد مصادقة المغرب ، فالمحكمة لن تنظر إلا فيما هو آت من الانتهاكات"، لكن إن صادق المغرب فسيفيدنا في عدم تكرار انتهاكات الماضي".

وأوضح المتحدث أن الدستور المغربي اقر تجريم الأفعال التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من المبدا ، اي أن المصاقة على نظام روما لا يتطلب مجهود تشريعي.

من جهته اعتبر محمد الهيني، خلال ندوة "المحكمة الجنائية الدولية وعدم الإفلات من العقاب بالدول المغاربية: الواقع والتحديات" إن "روح دستور 2011 تعكس نية المشرع المغربي الدفع بقوة في اتجاه المصادقة على قانون المحكمة الجنائية الدولية التي وقّع عليها المغرب قبل 14سنة إبان حكومة عبد الرحمان اليوسفي، إلى جانب أزيد من مائة دولة عبر العالم".

وأقر الهيني بـ"وجود ثورة في الدستور الجديد، الذي ينص تصديره على التزام المغرب بحماية منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، مضيفا أن أهم بند في تصدير الدستور "ينص على أن الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب تسمو على القوانين الوطنية".

اما النقيب مصطفى الريسوني، العضو السابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و هيئة الانصاف و المصالحة، فأكد انه "من ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي كُلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتفعيلها بمقتضى أمر ملكي، المطالبة بالمصادقة على المحكمة الجنائية الدولية". و اعتبر الريسوني انه رغم أن الجنائية الدولية ، "لا تحاكم سوى مجرمي العالم الثالث من أفارقة في حين لم يحاكم أي اسرائيلي إلا انه يتعين ان نكون مستعدين بالمحامين ليستطيعوا مواكبة المحاكمات امام هذه الهيئة .

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

قانون تشغيل الأطفال يثير سخط المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الحكومة

■ أمال المنصوري

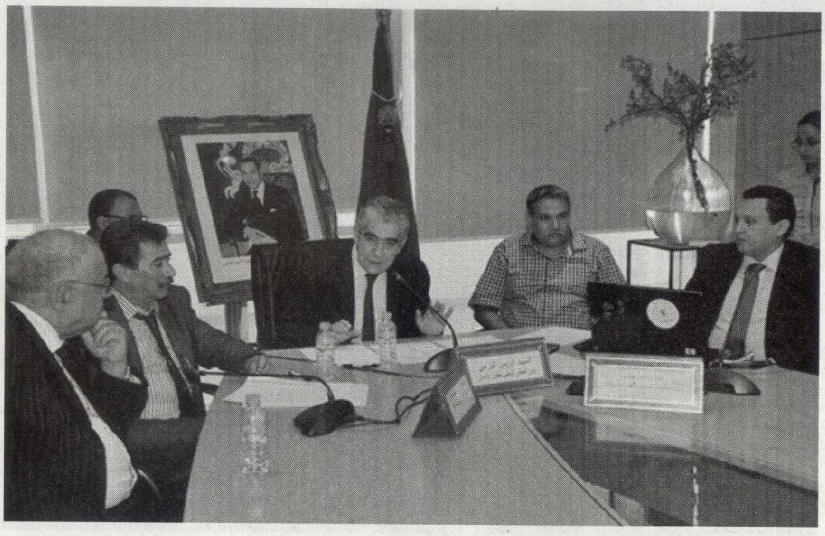

استنكر محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجاوز حكومة بنكيران للآراء الاستشارية التي تقدم بها المجلس في مجموعة من القضايا التي تهم المرأة والطفولة، وعدم الأخذ بها.

وكشف الصبار، أن مؤسسته تقدمت بتوصياتها بتحديد سن الشغل في 18 سنة، وليس 16سنة التي تمت المصادقة عليها. وأن المجلس عندما طلب منه تقديم رأيه، حدد سن الاشتغال في 18 سنة، مشيرا إلى أن قضية العمال المنزليين كانت مثار نقاش، "ونحن في القانون حددنا العديد من الضوابط التي تنظم العمال المنزليين، ومن بينها عدم القيام بالأعمال الخطيرة والشاقة".

واعتبر الصبار أن المكان الطبيعي للأطفال في سن 16 هو المدرسة وليس العمل، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى أن منظمة العمل الدولية تحدد سن العمل في 16سنة، "لكن نحن وضعنا 18سنة، واقترحناها على الحكومة والبرلمان". وحول موقف المجلس من المصادقة على مشروع القانون، قال الصبار إن موقفهم عبروا عنه في التوصيات التي قدموها، "ولكن نحن لسنا سلطة تشريعية حتى نقرر في طريقة إخراج القانون".

ومنع مشروع القانون الحكومي تشغيل عمال منزليين إذا كانت أعمارهم تقل عن 16سنة، واشترط الحصول على رخصة من أولياء أمورهم بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 15و18سنة، مع إقرار العقوبة التي تنص عليها مدونة الشغل في حالة تشغيل الأطفال أقل من 15سنة.

وكان عدد من الحقوقيين والفاعلين الجمعويين قد اعتبروا السماح بتشغيل الأطفال القاصرين تراجعا عن مقتضيات دستور 2011، ومسا بحقوق الأطفال في التربية والتمدرس، محذرين من مغبة تمريره، مما قد يساهم في انتعاش سوق سماسرة تشغيل الأطفال، واستغلال القاصرات.

في مقابل ذلك، اتهم كل من "اتحاد العمل النسائي وفيدرالية رابطة حقوق النساء وجسور ملتقى النساء المغربية والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء"، النواب البرلمانيين بعدم مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال. واعتبرت أن إعطاء مبرر إعالة الأسر لتشغيل الأطفال يعدّ استعبادا لهم وتخليا واضحا للدولة عن مسؤوليتها في القضاء على الفقر والهشاشة، وتحميلها عبء وماسي ذلك للطفلات والأطفال، منادية بتدارك "هذا المنزلق الخطير أثناء الجلسات العامة من طرف البرلمانيات والبرلمانيين الغيورين على حقوق الطفل بتصحيحه ورفع السن الأدنى للتشغيل إلى 18سنة" حسب بلاغها.

وقالت الجمعيات النسائية ذاتها، إنها تعبر عن استيائها من المنحى التراجعي التي تحذوه الحكومة في تمريرها لمشاريع قوانين منافية للدستور، في زمن قياسي، وعلى بعد أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية، مما قد يرهن قضايا حيوية ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة في حسابات انتخابوية ضيقة عوض إعمال المصلحة الفضلى لتلك الفئات ويعطل التنمية الحقيقية للبلاد، حسب قولها .

وأعلنت الجمعيات النسائية، انها "لن تصمت أمام هذا التمادي الممنهج في ضرب الحقوق والحريات وكل ما تمت مراكمته من مكتسبات عبر مسارات طويلة"، مشيرة إلى انها ستتصدى له بالفضح والتعبئة بمختلف الأشكال المشروعة داعية القوى المعنية كافة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف ما وصفته بـ"التراجعات".

حقوقيون يطالبون بتمكين ملاحظي انتخابات 7 أكتوبر من المعلومات

هسبريس – محمد الراجي (صورة منير امحيمدات) الثلاثاء 17 ماي 2016 – 14:00

على بُعد خمسة أشهر من الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 7 أكتوبر القادم، طالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، من خلال مذكرة حول تعديل قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بتمكين الجهات التي تسهر على الملاحظة من كافة المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك نسخ من محاضر مكاتب التصويت.

أبو بكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، قالَ في ندوة صحافية، اليوم الثلاثاء بالرباط، إنّ الهدف الأساسي من المذكرة هو المطالبة بضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وتعزيز ثقة المواطنين فيها، بما يمكّن من رفْع نسبة المشاركة التي تتراوح بين 20 و53 بالمائة، في بعض الدوائر الانتخابية.

واعتبرَ لاركو أنَّ القوانين المؤطرة للانتخابات، سواء التي قُدمت كمشاريع أو المصادق عليها، "ناقصة"، مضيفا: "نحن نقول إنَّ الأهمّ في أي قانون هو الديباجة". وتقترح المنظمة في مذكرتها أنْ يكون لقانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ديباجة تنصّ على المعايير الدولية للانتخابات، والمقتضيات الدستورية المتعلقة بالمنظومة الانتخابية، والأحكام القانونية الخاصة بالانتخابات، والتجارب والممارسات الفضلى.

الـ "OMDH"طالبت بأنْ تكون عملية ملاحظة الانتخابات شاملة لجميع الاستحقاقات الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات المهنية، وعمليات الاستفتاء. وقالَ رئيس المنظمة إنَّ انتخابات الغرف المهنية، على أهميتها، تبقى في منأى عن مراقبة الجهات المكلفة بملاحظة الانتخابات، في ظل غياب أيّ نص قانوني يخوّل مراقبتها.

ولتوسيع دائرة ملاحظة العملية الانتخابية، تقترح المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التنصيص في قانون الانتخابات على حقّ المنظمات بيْن حكومية، أو بين برلمانية، على القيام بعملية الملاحظة. وأوضح لاركو أنَّ رئيسَ مركز التصويت يتمتع بالحق في منع هذه المنظمات من عملية المراقبة، بما أنّ القانون يخول له ذلك.

وأبدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تحفظها من إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان على هيئة ملاحظة الانتخابات. وفي هذا السياق، قال أبو بكر لاركو: "الهيئة يجب أن تكون مستقلة، وإذا أراد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنْ يشرف على الهيئة فعليه ألا يقوم بعملية الملاحظة. وإذا أراد أن يقوم بها، فيجب أن يتخلى عن الهيئة".

http://www.hespress.com/politique/306470.html

الأغلبية متهمة بتحقير مؤسسات دستورية

المصدر: | 16 مايو 2016 | الأولى, جهات |

إهمال رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قانون خدم البيوت

فجرت تطورات الجدل المتعلق بشرعنة تشغيل القاصرات خادمات في البيوت بموجب مشروع القانون رقم 12-19 الخاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين،

أزمة جديدة بين رئاسة الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووصلت حد توجيه مسؤولين بالمجلس، أمس (الجمعة)، علنا، اتهامات لعبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة وتحالف الأغلبية البرلمانية، بتحقير مؤسسات دستورية، من قبيل مجلسي حقوق الإنسان، والاقتصادي والاجتماعي.

ويأتي ذلك، بعدما لم يتقبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استمرار الحكومة والبرلمان، في طلب آرائه الاستشارية في عدد من القضايا والملفات، لكن دون العمل بها وجعلها تنعكس في مضمون عدد من القوانين، وآخرها، مشروع القانون المتعلق بالعمال المنزليين، والذي اعتمدت فيه الأغلبية 16 سنة عمرا لتشغيل خدم البيوت، في وقت أوصى فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسن الرشد القانوني ممثلا في عمر 18 سنة.

واللافت في القضية الجديدة، أن الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قررت الاحتجاج بشكل علني ومؤسساتي، ضد عدم الأخذ بآرائها، وبلغت مستوى التساؤل عن الجدوى من استمرار وجود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن كان عمله واجتهاداته لا ينعكسان في السياسات العمومية للحكومة والدولة. وفي هذا الصدد، نقلت مصادر مطلعة عن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعبيره عن غضبه واستغرابه بقوله: «ما الجدوى من إنشاء مؤسسات وطنية دستورية إذا كان لن يعتد بآرائها»، علما أن، «مؤسسة وطنية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قلما يتم تجاهل آرائها في البلدان العريقة في الديمقراطية».

ولم يتوقف الغضب عند الأمانة العامة للمجلس، إذ كشفت مصادر مطلعة لـ«الصباح»، أن عددا من الأعضاء فيه، سيما شخصيات حقوقية في لجانه الجهوية، بلغ بها الاستياء من تحقير اجتهادات المجلس الوطني في عدد من القضايا، حد الاقتناع بأن الاحتجاج في الشارع قد يكون أفضل آلية لإيصال صوتهم إلى الحكومة والبرلمان. ونموذج ذلك، ما جرى بأكادير، أول أمس (الخميس)، حينما تفاجأ أعضاء عدد من الهيآت الحقوقية، بأن أغلب الحضور في لقاء تنسيقي للتحضير لوقفة احتجاجية ضد تصويت الأغلبية البرلمانية على شرعنة استخدام القاصرين في البيوت، هم من أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وهي الفرع المحلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويعد البلاغ الذي عممه عبد السلام الصديقي، قيادي حزب التقدم والاشتراكية بصفته وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، الخطوة التي جعلت الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعبر عن استيائها العلني، إذ أن وزارة التشغيل، في دفاعها عن 16 سنة، تحججت بأن ذلك غير مخالف لفلسفة ومبادئ معايير العمل الدولية، في حين يشدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اعتماد 16 سنة، متناقض مع اتفاقيات حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب.

محمد خيي

http://www.marocpress.com/assabah/article-664880.html

الطفولة تحت رحمة نيران الحكومة

17 مايو 2016 إعداد: محمد اليوبي – كريم أمزيان – النعمان اليعلاوي

أثارت مصادقة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب على القانون المتعلق بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل الخادمات القاصرات في سن 16 سنة، الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة، ما يفتح المجال لتسليط الضوء على وضعية الأطفال بشكل عام خلال الولاية الحكومية الحالية، خاصة أن منظمات وطنية ودولية أصدرت تقارير وإحصائيات صادمة حول وضعية أطفال المغرب، وسجلت تزايد الاعتداءات على الأطفال، وكذلك ارتفاع نسبة الهدر المدرسي وتفشي ظاهرة أطفال الشوارع والمتخلى عنهم.

هناك أرقام صادمة تتعلق بتشغيل الأطفال القاصرين بالمغرب، وأكد البحث الدائم حول التشغيل الذي نشرت نتائجه المندوبية السامية للتخطيط، بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، أن عدد الأطفال المشتغلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 15 سنة، بلغ 92 ألفا، أي ما يعادل 1.9 بالمائة من مجموع الأطفال الذين ينتمون لهذه الفئة العمرية، رغم أن المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال هو المدرسة وليس خارجها، وحماية الأطفال في العمل تشكل جزءا هاما من الحقوق الإنسانية التي تكفلها المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة، وتحميها أحكام الدساتير والقوانين الوطنية، باعتبار أن **عمل الأطفال في سن مبكرة وأحيانا في أسوأ الأشكال، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية، وهو ما عبر عنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريره، حيث وعد بالقيام بحملة ترافع من أجل القضاء التام والنهائي على تشغيل الأطفال، والذي اعتبره نابعا ليس فقط من قناعة مبدئية، وإنما هو إفراز لواقع مقلق أكده باستمرار البحث الدائم حول التشغيل.

أرقام صادمة

على الرغم من أن المغرب يصنف على أنه ثالث الدول العربية إنفاقا على التعليم بنسبة 5.5 في المائة من الدخل الوطني، فإنه لا زال يحتل مراتب متأخرة في عدد من المؤشرات، حيث سجلت مختلف التقارير ارتفاع نسب الهدر المدرسي، إذ إن 10 في المائة من الأطفال لا يلتحقون بالمدرسة. وسجلت التقارير الدولية أن 13 في المائة من الأطفال المغاربة لم ينتقلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي لأسباب مختلفة، وأن حوالي 34.5 في المائة فقط هي نسبة التلاميذ التي تلتحق بالتعليم بالثانوي، و10 في المائة تتمكن من الالتحاق بالتعليم العالي بسبب الهدر المدرسي في مختلف مستويات التعليم، ولم يتمكن المغرب من تحقيق تعميم التعليم الأساسي الشامل نتيجة عدم قدرته في الارتقاء بمعدل القيد الصافي للأطفال في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي.

وسجلت المعطيات الرقمية الواردة في تقرير "اليونسكو"، أن معدل الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس قبل الابتدائي بلغ نحو 20 في المائة بالنسبة للذكور و47 في المائة بالنسبة للإناث.

وحسب تقرير صادر عن الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة، فإن معدل وفيات الأمهات والرضع في المغرب يعد واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وتعرف هذه النسبة تفاوتات صارخة بين الجهات والمدارين الحضري والقروي. وتعزى هذه الوفيات إلى عدم توفر الشروط الصحية اللازمة للولادة، ولم تحقق الحكومة الحالية هدف خفض معدلات وفيات الأطفال إلى 23 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وتقليص معدل وفيات المواليد الجدد من 19 إلى 12 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وخفض وفيات النساء عند الولادة إلى 50 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، وظل ارتفاع وفيات الأمهات أثناء وبعد الوضع ما بين 120 إلى 130 في كل ألف ولادة حية. والأطفال دون سن الخامسة تفوق نسبتهم 31 وفاة لكل 1000 ولادة حية، لذلك صنف تقرير دولي المغرب ضمن خانة الدول التي لم تتمكن من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية (2000-2015). وحسب إحصاءات عدد من المنظمات الأممية، فإن المغرب مازال متأخرا في التصدي لوفيات الأطفال الذين يبلغون أقل من خمس سنوات، رغم كل الجهود المبذولة، إذ مازال متخلفا عن بلدان المغرب العربي، حيث لم تسجل في تونس، حسب إحصاءات هذه المنظمات دائما، سوى 14 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية

وهناك إحصائيات سجلت تزايد ظاهرة أطفال الشوارع وتزايد حالات اغتصاب الأطفال، وارتفاع معدل العنف ضد النساء، وتزايد حالات زواج الطفلات القاصرات. كما أبانت إحصائيات جديدة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، ارتفاع معدل تشغيل الأطفال، بينهم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و15 سنة، ما يطرح عدة أسئلة حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة الأسرة والتضامن وحماية الطفولة، بعد تجميد أغلب القوانين والمبادرات التي تقوم بها الوزيرة المشرفة على القطاع، بسيمة الحقاوي، والتي أقبرت بدورها جميع المشاريع التي وضعتها الوزيرة السابقة، نزهة الصقلي، خاصة في ما يتعلق بمجال حماية الطفولة.

غياب الحماية

رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير خاص عن مراكز الحماية الاجتماعية، جملة من الاختلالات، حيث قام المجلس بتحليل واقع الأطفال المودعين في مراكز حماية الطفولة، ولاحظ وجود مجموعة من المشاكل تجعل من مسار عملية إيداع الأطفال مراكز حماية الطفولة، غير متلائمة مع المعايير الدولية ذات الصلة سواء على مستوى البنية التحتية، أو على مستوى الإشراف والتأطير وظروف العيش والأمن والسلامة، خاصة بالنسبة للأطفال دون سن 12 عاما والأطفال في وضعية إعاقة، فضلا عن موقع الطفل في مسار المحاكمة وسبل التظلم وإيداع الأطفال بدون تصنيف قائم على السن أو سبب الإيداع.

وكشف تقرير المجلس أن عددا كبيرا من الأطفال المودعين في هذه المراكز، يتعرضون لمعاملة سيئة، نظرا لافتقاد هذه المراكز للمعايير المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال.

وأشار التقرير إلى أن هذه المراكز تؤوي أطفالا تختلف أعمارهم، وكذلك أوضاعهم اختلافا كبيرا، إذ يشكل اختلاط من هم في وضعية صعبة، مثل الأطفال المبعدين عن وسطهم العائلي غير الملائم، والمهملين، أو الأطفال المشردين والمتسولين، مع أطفال في نزاع مع القانون أي المحكومين أو في طور المحاكمة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام توفير التكفل الملائم لكل فئة، ويطرح تساؤلات حول سلامة الأطفال دون سن 12 عاما، وكذلك الأطفال المعاقين.

وفي ظل غياب مراكز الحماية، يلجأ الأطفال في وضعية صعبة إلى العيش في شوارع المدن، ما يعرضهم لمختلف الانتهاكات والاغتصاب.

وتفيد بعض الإحصائيات أن عدد أطفال الشوارع بالمغرب يتراوح بين 30 ألفا و50 ألف طفل، وهناك دراسة أنجزتها جمعيات فرنسية ومغربية، خلصت إلى أن عدد أطفال الشوارع في المغرب ارتفع خلال السنوات الأخيرة، ليصل إلى 30 ألف طفل.

وسجلت الدراسة ارتفاع نسبة الفتيات بين أطفال الشوارع في المغرب، إذ انتقلت من 11 في المائة سنة 2009 إلى 27 في المائة سنة 2013، ما يساهم في ارتفاع أعداد أطفال الشوارع، بسبب الاعتداءات الجنسية على فتيات الشوارع، التي نتجت عنها ظاهرة «أطفال أطفال الشوارع، وتضم مدينة الدار البيضاء وحدها حوالي 8 آلاف طفل يحترفون التسول بالشوارع، أما عدد الولادات التي تسجل يوميا خارج إطار الزواج، فهناك أرقام صادمة كشفت عنها جمعيات مهتمة، حيث سجلت ارتفاع عدد الأطفال الذين يولدون خارج مؤسسة الزواج إلى 153 طفلا يوميا، أي ما يزيد عن 50 ألف طفل سنويا، ويصل عدد الأطفال المتخلى عنهم يوميا إلى 24 طفلا، أي ما يزيد عن 8 آلاف طفل يكونون عرضة للتشرد بالشوارع سنويا، والعدد مرشح للارتفاع بسبب تزايد ظاهرة الاعتداءات الجنسية والاغتصاب داخل المدن الكبرى. وتشير الأرقام إلى حوالي 500 ألف.

وحسب دراسة ميدانية أنجزتها وزارة التنمية الاجتماعية، في عهد الوزيرة السابقة نزهة الصقلي، فإن مدينة الدار البيضاء وحدها تحتضن 294 طفلا في وضعية الشارع، أي 38 في المائة من مجموع الأشخاص في وضعية الشارع، وأن 89 في المائة من هؤلاء الأطفال هم ذكور، و11 في المائة إناث، ضمنهم طفلات أمهات عازبات (أطفال أطفال الشوارع)، وأغلب هؤلاء الأطفال بنسبة (56 في المائة) يتعاطون للتسول، فيما الباقون يقومون بالعمل في تنظيف زجاج السيارات، بيع السجائر، بيع الخضر، ضمنهم نسبة لا تتجاوز 1 في المائة يتعاطون للسرقة والدعارة. تقرير حقوقي يفضح تجاهل الحكومة للوضعية المقلقة لأطفال المغرب

سجل تقرير صادر عن الرابطة المغربية لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي للطفل، أن الحكومة تنهج سياسة اللامبالاة حيال وضعية أطفال المغرب

التي تعرف تدهورا مستمرا ومتزايدا، رغم تعدد الآليات والهيئات الحكومية وغير الحكومية وكذا المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الأطفال، ورغم الأرقام الإيجابية التي تحاول الحكومة تمريرها، مثل معدل تمدرس الأطفال الذي بلغ 94 في المائة، مع ظهور ظاهرة خطيرة «المتمدرسين الأميين» وبالأخص في العالم القروي، حيث رداءة التعليم العمومي بشكل غير مسبوق منذ استقلال المغرب، إضافة إلى تفشي الفساد بشكل خطير ودون إجراءات واضحة من الحكومة للتحقيق فيه.

وأكد التقرير أن المغرب يصنف في مراتب متأخرة لوفيات الأطفال أقل من 5 سنوات، بسبب الأمراض المختلفة والنقص الحاد في التغذية، رغم التراجع البسيط في نسبة الوفيات، ما يؤكد تدهور وضعية وفيات الأطفال حيث إن معدل وفيات الأطفال المغاربة دون سن الخامسة، بلغ حوالي 36 وفاة عن كل ألف ولادة حية. ويعاني نحو 10 في المائة من أطفال المغرب من الهزال الشديد والمتوسط، ونحو 22 في المائة من الأطفال يعانون من النمو المتعثر، في حين يعاني حوالي 2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، من نقص في الوزن، فيما بلغ معدل وفيات الرضع أقل من سنة نحو 30 وفاة عن كل ألف ولادة حية، مع ارتفاع نسبة وفيات الأمهات عند الولادة.

هذا وسجل التقرير ارتفاع نسب الهدر المدرسي، حيث إن نسبة 10 في المائة من الأطفال الذين يبلغون السن المخولة لهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، لم يلتحقوا قبل ثلاث سنوات.

وسجلت التقارير الدولية أن 13 في المائة من الأطفال المغاربة لم ينتقلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي لأسباب مختلفة، في حين أن عددا من الدول العربية استطاعت أن تحارب الهدر المدرسي وسجلت نسبا أقل من المغرب، مثل الجزائر وتونس والسودان لا تتعدى نسبة الهدر بها أكثر من 4 في المائة، وأن نسبة التحاق التلاميذ بالثانوي لم تتجاوز قبل ثلاث سنوات نسبة 34.5 في المائة.

وسجلت المعطيات الرقمية الواردة في تقرير «اليونسكو»، أن معدل الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس قبل الابتدائي، بلغ نحو 20 في المائة بالنسبة للذكور، ونسبة 47 في المائة بالنسبة للإناث.

وأشار التقرير إلى أن الآلاف من الأطفال يتم الزج بهم في عالم الشغل واستغلالهم في أعمال مضرة بنموهم وصحتهم، في غياب أي حماية أو مراقبة قانونية، حيث إن 8 في المائة من الأطفال المغاربة يزاولون أعمالا دون أن يستفيدوا من حقهم في اللعب والدراسة والتمتع بفترة الطفولة التي يعيشونها. ويشكل الإناث النسبة نفسها مقارنة بالذكور، مع استمرار استغلال الفتيات في المنازل الخاصة وتعرضهن للعنف الجسدي واللفظي والعزل، وعملهن ساعات طوال (100 ساعة أو أكثر أسبوعياً) دون راحة أو عطل، مضافاً إلى ذلك الحرمان من التعليم، وقلة الطعام أو الرعاية الطبية أحياناً، فضلا عن تنامي ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال، وصمت الحكومة المغربية عن السياحة الجنسية وعن حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال من طرف أشخاص ذوي نفوذ، وكذلك أطفال الشوارع في تزايد مستمر، وهم عرضة لكافة أنواع سوء المعاملة وتنامي ترويج المخدرات وسطهم. وأمام هذا الوضع الذي وصفته الرابطة بالمأسوي، طالبت الحكومة بتنفيذ التوصيات والملاحظات الأممية المتعلقة بالطفل، ومن أهمها عدم إحراز تقدم في اعتماد قانون شامل عن الطفل، علماً أنه اقتُرح وضعه في عام 2003، واستمرار وجود أحكام كثيرة في مدونة الأسرة تنطوي على تمييز في حق الفتيات، وتُبقي على تمييز شديد بين الجنسين، فضلا عن الافتقار إلى الإنفاذ الفعلي للتشريعات القائمة المتعلقة بالأطفال، وذلك أساساً بسبب قلة الموارد وضعف القدرات والرقابة. كما طالبت بجعل جميع التشريعات الوطنية، وبخاصة مدونة الأسرة، تتوافق مع الاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب، وبأن تسارع إلى إلغاء جميع الأحكام التي تنطوي على تمييز في حق الفتيات والنساء وتضر بجميع الأطفال، من قبيل أحكام الميراث وتعدد الزوجات.

وأوصت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بوضع إجراءات ملموسة للحد من السياحة الجنسية، بما فيها التنسيق دوليا لوضع لائحة سوداء لمغتصبي الأطفال الأجانب لمنعهم من الدخول إلى المغرب قصد السياحة الجنسية، ووضع حد لإفلات بعض مرتكبي الجرائم من ذوي النفوذ ضد الأطفال من العقاب، واتخاذ إجراءات حمائية لفائدة الأطفال المعرضين للاستغلال الاقتصادي، ومنع تشغيل الأطفال دون سن 15 مع الإسراع بإخراج القانون المنظم لعمل خادمات البيوت قصد تمكين أجهزة تفتيش الشغل من مراقبة ظروف التشغيل في البيوت، ومعاقبة مستغلي الطفلات دون السن القانونية للشغل في هذا المجال، واتخاذ كافة التدابير لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وحمايتهم منها, بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والمنزلي والإهمال، وسوء المعاملة من قبل المسؤولين الأمنيين في ملاعب كرة القدم ومراكز الشرطة والاحتجاز أو الرعاية الاجتماعية، مع وضع برامج لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع وتقديم المساعدة الضرورية لهم ولأسرهم.

الهدر المدرسي.. المندوبية السامية للتخطيط تدق ناقوس الخطر

نبهت المندوبية السامية للتخطيط من ارتفاع ظاهرة الهدر المدرسي في أوساط الأطفال أقل من 18 سنة، وقالت المندوبية في مذكرة لنتائج البحث حول ''الرأسمال البشري بالمغرب'' الذي كانت قد أجرته في السنة الماضية إن ''الحكومة مطالبة بإعطاء الأهمية الكبرى لتقوية قطاع التعليم مع تحويل البنيات الاقتصادية الكبرى في المغرب للتمكن من تقوية الرأسمال البشري'' مؤكدة أن ''المعطيات التي أظهرتها الأبحاث المنجزة أوضحت أن النزعة الموجودة اليوم هو الخروج في أقرب وقت من المدرسة وهو ما يفسر النسبة المرتفعة من الهدر المدرسي في مستويات الابتدائي والعالي والثانوي، وهو أيضا ما يعيق توفير رأسمال بشري بمستوى مرتفع كشأنه في باقي الدول مثيلات المغرب''، حسب المندوبية التي نبهت إلى ارتفاع هذه الظاهرة في أوساط الأطفال في العالم القروي أكثر من أقرانهم في المدن.

وفي السياق ذاته، دقت المندوبية السامية للتخطيط ناقوس الخطر في نتائج البحث الذي أنجزته، والذي لم يجد أذانا صاغية من حكومة عبد الإله بنكيران، حول ارتفاع الهدر المدرسي في مستويات أولى للتعليم، موضحة أن النماذج السيئة التي تتواجد داخل الأسر المغربية لعاطلين في مستويات علمية جامعية، تدفع الأطفال إلى النفور من المدرسة وبالتالي تشجع على الهدر المدرسي، حسب المندوبية التي دعت إلى التركيز على تثمين الرأسمال البشري من خلال الرفع من جودة التعليم كمؤشر قوي من مؤشرات أهداف الألفية ما بعد 2015، ومشددة على أن الرفع من جودة التعليم من شأنه الرفع من مردوديته.

وإلى جانب بحث المندوبية، نبهت الشبكة المغربية للتحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، مسؤولي وزارة التربية والتكوين إلى ضرورة إلغاء فصل تلاميذ المؤسسات و''أخذ التدابير اللازمة لإيجاد حلول أخرى غير حلول فصل التلاميذ الى الشارع، لأن ظاهرة الهدر المدرسي في صفوف هذه الفئة تتجه نحو الارتفاع بشكل ظاهر'' على حد تعبير الشبكة، مضيفة في رسالة مفتوحة وجهتها لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وقعت عليها 30 جمعية ''هناك تناقض واضح بين السياسة الداعية إلى الإصلاح واعتماد مؤسسات تعليمية وخيار فصل التلاميذ عن الدراسة مما يجعلهم عرضة للشارع مهددين بالانحراف والجريمة في سن المراهقة''.

وأشارت الجمعيات الموقعة على الرسالة إلى أن ''دمج قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني ضمن وزارة واحدة كان بغرض أن يساهم في ضمان تنسيق مندمج بين القطاعين الحيويين على المستوى الوطني والمستوى الجهوي والمحلي، ويساهم في إنتاج الحلول البعيدة عن خيار الطرد إلى الشارع''، مضيفة أن ''الحالات الكثيرة التي تعرضت إلى الفصل من المدرسة في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي والتي سيحتضنها الشارع ويجعلها تمتهن تجارة المخدرات والأقراص المهلوسة، لتعمل على تهديد محيط المؤسسات التعليمية تترجم خلاف ذلك''. وشددت على أن ''وضعية التعليم اليوم تقتضي العمل على تقوية مساره و محاربة ظاهرة الهدر المدرسي من جانب المؤسسة التعليمية، ومن جانب الأسرة ومن جانب كافة المتدخلين حماية لأطفالنا وشبابنا''.

طفلات قاصرات «يتزوجن» بعقود سلف عوض عقود الزواج

تفجرت في الآونة الأخيرة، ظاهرة غريبة، وكشفت معطيات صادمة عن زواج القاصرات في المغرب، تتعلق بزواجٍ يتم بواسطة عقود سلف واعترافات بدين، تعمد من خلالها العائلات إلى رهن قاصراتهن لدى رجال، معظمهم مهاجرون في الديار الإسبانية والإيطالية، مقابل مبالغ مالية تحدد سلفاً في «الكونطرا». هذا النوع من الزواج، يسمى «زواج الكونطرا» تعتبره العائلات اللاتي تخلصن منه، استعبادا واسترقاقا واستغلالا جنسيا، بمباركة العائلة والأهل والأحباب، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في غالب الأحيان هي عطلة صيفية، أبطاله غالبا ما يكونون قادمين من الخارج، يتخذون قاصرات عشيقات وخادمات طيلة هذه المدة، ويعتبرونهن أشبه بـ«رهينات» مقابل عقود سلف لا تتعدى في أقصى الحالات عشرة ملايين سنتيم، قبل رجوعهن إلى أهلهن فاقدات عذريتهن وهن لا يتجاوزن بعد الـ14 سنة، في أقصى الحالات.

المكان الذي تجري فيه هذه الوقائع هو مدينة قلعة السراغنة، وينتشر بكثرة في ضواحيها، رغم أنها مدينة ذات خصوصيات محلية بثقافة محافظة! فقد تولدت عنها ظاهرة مثيرة بتفاصيل صادمة مبنية أساساً على الأعراف ومنفلتة عن رقابة القانون. فزواج الفتاة هناك يبدأ منذ بلوغها 12 عاماً حتى حدود الـ14 سنة، وإن تجاوزتها فتعتبر عانساً.

صرامة القوانين والتواء الإجراءات جعلت الآباء، بحسب ما حصلت عليه «الأخبار» من معطيات، يلجؤون إلى التحايل على القانون لتزويج بناتهم، فهو حل تفتقت عنه عبقريتهم، حيث يبرمون عقوداً يلتزم من خلالها «الزوج» برد المبلغ الذي اقترضه من الأب دون أن يتسلمه فعلاً، فيؤدي واجبات العرس وتصبح بذلك الطفلة «زوجة»، وإذا حاول «زوجها» إنهاء العلاقة قبل توثيق الزواج بعقد القران عليها، يهدده الأب بـ«الكونطرا» التي يحتفظ بها ويعتبرها ورقة ضغط، لكن غالباً ما تعود الطفلة إلى بيت أهلها كأنها لم «تتزوج» قط.

تبدو العملية في قلعة السراغنة وفي الدواوير المجاورة لها، أمراً عادياً نتجت عن تداخل عوامل متباينة، فالفقر باعتباره متغيراً سوسيو اقتصاديا، ساهم بحسب أبناء المنطقة، بشكل كبير في بروز الظاهرة في «القلعة» التي تعتبر هامشاً حضرياً، 75 في المائة منه مجال قروي و25 في المائة فقط يشكل المجال الحضري، تتقاسمه المدينة وتمللات والعطاوية.

وعزا صلاح الدين لعريني وهو باحث سوسيولوجي من أبناء المدينة المذكورة، في حديث مع «الأخبار»، الظاهرة إلى ارتفاع نسبة الفقر في المنطقة، بسبب عدم تكافؤ الفرص، «فسكانها يعيشون على الفلاحة البورية، خصوصاً الزيتون وتربية المواشي، وحين يشتد الجفاف تتفاقم مظاهر الفقر والبؤس بالمنطقة، خصوصاً وأنها لا تستفيد من مشاريع التنمية التي تأخذ منها مدينة مراكش حصة الأسد، ويترك لـ«القلعة» الفتات، مما يرفع من نسبة الحرمان والتهميش، فيُفتح المجال أمام السكان للهجرة إما إلى المدن الكبرى، أو إلى الخارج. فقد استفحلت الهجرة في فترة التسعينات إلى إسبانيا وإيطاليا على وجه الخصوص، ونشطت خلالها المتاجرة في عقود العمل إلى أوربا، وأضحت الهجرة «موضة» لدى الشاب «السرغيني»، فارتفعت بالموازاة مع ذلك مطامع العائلات التي ترى في الزواج من مهاجر ومصاهرته إضافة نوعية لها، اقتصادياً ورمزياً، تفاضِل في بعض الأحيان مصاهرة موظف مثقف! وكل فتاة تقدم شاب مهاجر لخطبتها فهي محظوظة وذات نصيب في الزواج. فالتمثل الجمعي في قلعة السراغنة للهجرة إلى الخارج مرادف للسعادة وحل للأزمة وتجديد للهوية بحسب لعريني.

وفي مقابل ذلك، يضيف لعريني، تستشري الأمية بحدة، فمعظم أبناء المنطقة لا يتابعون دراستهم بسبب الفقر وبُعد المدارس، وهؤلاء المهاجرون يعيدون إنتاج الأمية والجهل، فهم ليسوا من حالات هجرة الأدمغة، بل شباب انقطعوا عن الدراسة والتجؤوا للهجرة إلى الخارج للعمل هناك، فإذا كانوا يساهمون اقتصادياً في النمو الحضري للمدينة وتوسعها الجغرافي، فهم يشاركون في إعادة إنتاج الأمية، فكثيراً ما يعودون في العطلة الصيفية لتصريف «طاقاتهم الليبيدية»، فيلجؤون إلى «زواج الكونطرا» بعد أن عقدت مدونة الأسرة التي عوضت قانون الأحوال الشخصية إجراءات الزواج والطلاق، احتيالاً منهم على القانون، دون أن تتحرك الجهات الوصية، في الوقت الذي لم يحرك المسؤولون في وزارة العدل والحريات أي ساكن، ويكتفون بالقول: «سمعنا عن هذه الظاهرة ولم نتأكد من وجودها، وبعد بحثنا سنتخذ الإجراءات اللازمة».

قضايا «زواج الكونطرا» المعروضة على أنظار القضاء قليلة، ومعظم الآباء يتفادون رفع دعوى قضائية ضد «الزوج» خوفاً من الفضيحة، مصادر في قسم قضاء الأسرة التابع للمحكمة الابتدائية في قلعة السراغنة، أكدت أن الوثيقة التي يعتبرها أب الفتاة القاصر حجة ضد من يعتبرونه «زوجاً» لا تدخل في اختصاصات قسم قضاء الأسرة، بل تعتبر ذات طابع مدني إذا كان مبلغ الدين لا يتجاوز 20 ألف درهم، وإذا تجاوزه يحال على المحكمة التجارية. وهي من بين الأسباب التي تجعل «الزوجة» لا تقدم شكوى ضد من تزوجته، خوفا من الاعتقال، لأن القانون قد يعتبر الفترة التي قضتها رفقة «زوجها» فساداً، فهو قانونياً ليس زواجاً بالمفهوم الشرعي والقانوني للكلمة، إذ إن الزواج، بحسب المادة 4 من مدونة الأسرة، عقد بين رجل وامرأة على سبيل الدوام، الغاية منه هي تكوين أسرة، لكن الوضع مختلف تماماً في زواج «الكونطرا» الذي يكون هدفه الاستغلال الجنسي. فيما قال قاض يبت في قضايا الزواج والطلاق بالمحكمة ذاتها: «إن زواج الكونطرا تحايل على الشرع والقانون، وليس بزواج، والمدة التي تقضيها الفتاة القاصر فهي فساد، فيما زواجها اغتصاب يعاقب عليه القانون».

الناحيلي : «ما تعيشه الطفولة في عهد الحكومة الحالية يعبر عن ردة ورجوع إلى الوراء»

- كيف ترى السياسة الحكومية في مجال الطفولة؟

السياسة الحكومية مرتبكة في ما يخص مجال الطفولة، وليس لديها خيط ناظم، وهي الغائبة في البرنامج الحكومي. ففي الهندسة الحكومية هناك بعض

الغموض، والتداخل في المهام في هذا الشأن. نجد وزارة مكلفة بالأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة، التي يوجد فيها قسم خاص بالطفولة، وعلى الرغم من ذلك لا نلمس أن هناك مبادرات تستهدف الأطفال، باستثناء برنامج «عطلة للجميع»، الذي يطرح بخصوصه نقاش كبير. فالاستثمار الحقيقي هو استثمار في الطفولة، على اعتبار أنها هي أساس التنمية والتقدم في المستقبل. والملاحظ أن اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف 20 نونبر من كل سنة، لا يحرك في الحكومة أي ساكن، إذ لا تنظم أنشطة أو برامج للاحتفاء بالطفولة المغربية. وحتى 25 ماي، الذي نحتفل فيه باليوم الوطني للأطفال، ليس هناك أي استعداد لاستقباله، والأمر نفسه حتى بالنسبة إلى الأحزاب السياسية.

• ما تعليقكم على التصويت على مشروع قانون متعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل القاصرات خادمات في البيوت؟

الذين صوتوا على هذا القانون هم منفصلون عن حركية المجتمع والعالم، وهذا يعبر عن ردة ورجوع إلى الوراء، على الرغم من أن المغرب يسير إلى الأمام، ويحتضن لقاءات كبرى في ما يخص حقوق الإنسان، وتبرز التزام المغرب وانخراطه في الركب الحقوقي، وولوج منتديات كبرى.. لكن الحكومة في حالة شرود، وبالتالي ليس هناك حتى انسجام مع السياسة الكبرى. فما جرى أخيراً في البرلمان، بخصوص «إباحة» تزويج القاصرات، يعبر عن رجعية كبيرة، ما يعني أن هذا الاستعجال يجد مبرره في حجم فظاعة الفعل الذي اقترفته أحزاب التحالف الحكومي في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، إزاء تصويتها على مشروع قانون رقم 19.12، والمتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل القاصرات (ابتداء من 16 سنة) خادمات في البيوت، وذلك ضدا على حقوقهن الأساسية، والمتمثلة في التربية والتعليم والحماية من الاستغلال والعنف والإيذاء، والصحة والنمو والمساواة والكرامة والاتجار، وفي تناقض تام مع مقتضيات المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والقاضية بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي والإكراه على أي عمل يعرضه لمخاطر تعرقل التحاقه بالمدرسة وتؤذي تطوره البدني والنفسي والروحي والأخلاقي والاجتماعي.

• ألا ترى أن الطفولة المغربية تعاني في صمت، وهناك عدة مجالات يجب الالتفات إليها؟

هناك فراغات كثيرة في مجال الاهتمام بحقوق الطفل، ولا تحترم ولا تعطاها أهمية، من قبيل الحق في الأسرة. وهنا يتعلق الأمر بالأطفال المشردين، فضلاً عن استغلالهم كذلك في التسول، فالظاهرة مازالت تستفحل يوما بعد آخر، بالرغم من المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها، واحتضان المغرب للعديد من التظاهرات ذات الصلة بحقوق الطفل، وبالتالي وجب الضغط والمساهمة في المرافعة لتعزيز وحماية حقوق الطفل ببلادنا وتبويء الطفولة موقعها المركزي في السياسات العمومية مع إيلائها الاهتمام اللازم من أجل مغرب جدير بأطفاله، تتم حمايتهم من الاستغلال والاعتداءات في أماكن العمل، ومن كل ما يعتبر خرقا لحقوقهم الأساسية في التربية والصحة والنماء والترفيه والرعاية الأسرية.

3 أسئلة لـ عبد العالي الرامي : «تعاطي الحكومة مع قضايا الطفولة اتسم بالتراجع عن المكتسبات وخرق الدستور والمواثيق الدولية»

كيف تابعتم تصويت الأغلبية الحكومية على قانون تشغيل الطفلات القاصرات خادمات في البيوت؟

سجلنا للأسف نقض الحكومة لمجموعة من الوعود التي كانت أعلنتها في برنامجها، واليوم، بعد قرب نهاية العمر الحكومي، ورغم وضع الاستراتيجية المندمجة التي طالبنا بها منذ زمن بعيد، نجد أن أوضاع حقوق الطفل غائبة بشكل شبه كامل، بل إن الأمر تجاوز الجمود على قرار قوانين صادمة، كما هو الشأن بالنسبة لقانون تشغيل القاصرات عاملات في البيوت، وهو القانون الذي صوتت عليه فرق الأغلبية الحكومية وخلق بالنسبة لنا صدمة كبيرة. ونعتبر أن هذا الأمر تراجع كبير عن المكتسبات وضرب للمواثيق الدولية والدستور المغربي الذي يحث على العدالة الاجتماعية وحماية الطفولة. وهذا التصويت شكل لنا صدمة كبيرة لأن الفرق بات واضحا بين الخطاب والواقع. ففي الوقت الذي أعلنت الحكومة شعارها «من أجل المصلحة الفضلى

للطفل»، نجد أنها لم تراعه بمبرر أن الكثير من الأسر تجد معيليها في الأطفال، وهو في حد ذاته اعتراف مسيء لنا كمغاربة، ويسائلنا عن البرامج التي سطرناها لتفادي هذه التجاوزات، وأيضا عن البرامج التنموية التي سطرناها في المناطق المصدرة لهذه الظاهرة.

إن شرعنة تشغيل القاصرات، كما أشرت، هو ضرب واضح لحقوق الطفل في حياة سوية وضرب للمواثيق الدولية ومبادئ الدستور. وزيادة على كل هذا فهو شرعنة من الحكومة لسماسرة البشر من أجل استغلال الأطفال والطفلات القاصرات للعمل في البيوت، بضمير مرتاح قانونيا لكون القانون سيحميه، هذا إذا علمنا أنه ليست هناك قوانين حمائية للطفلات القاصرات، إن افترضنا القبول بهذا الوضع المرفوض مبدئيا.

ما ملاحظاتكم حول عمل اللجنة الحكومية الخاصة بحماية الطفولة؟

تجب الإشارة إلى أن الخطة المندمجة لحماية الطفولة لم تطبق بعد على أرض الواقع، ولا نفهم سبب كل هذا التلكؤ من طرف القطاعات المسؤولة والمشرفة على الطفولة، منها وزارة الأسرة والتضامن ووزارة الشباب والرياضة، في تفعيل البرامج الخاصة بهذه الفئة الهشة، خصوصا إذا علمنا أن أي تأخر في تفعيل مخططات حماية الطفولة والنهوض بأوضاع الأطفال في وضعية صعبة، يفقدنا الكثير من هذه الثروة غير المادية، المتمثلة في مستقبل البلد. وتكفي العودة للأرقام الرسمية المقدمة من طرف وزارة الأسرة والتضامن لنعرف خطورة المشكل، حيث إن الوزارة أعلنت عن أن 25 ألف طفل شارع يعيشون بمدينة الدارالبيضاء لوحدها.

هذا دون إغفال التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة «اليونسيف» التي شددت على عدم تشغيل الأطفال أقل من السن القانوني المتمثل في 18 سنة، كما أن بعض المؤسسات، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدوره نبه إلى هذا الأمر، وهي التنبيهات التي لم تجد صداها لدى الحكومة الحالية التي قامت أغلبيتها البرلمانية بتمرير المشروع، لتختتم به هذه الحكومة التراجعات المسجلة في مجال الطفولة.

ما تقييمكم لعمل الحكومة في مجال الطفل؟

للأسف نلاحظ أن القطاعات الحكومية المعنية لا تولي الأهمية المطلوبة لمعالجة المشاكل المرتبطة بأوضاع الطفل، بقدر ما تمهر في الخطابات الرسمية واللقاءات التي لا نرى لها نتيجة على أرض الواقع. ففي الوقت الذي يتفاقم المشكل يوما بعد يوم، نلاحظ أن الحكومة مازالت لم تفعل حتى النقط التي وعدت بها في برنامجها، والخاصة بحماية الطفولة، إذ سجلنا أن صندوق التكافل الاجتماعي يستفيد منه فقط الأطفال الأيتام أبناء الأرامل، في الوقت الذي تظل فئة عريضة من الأطفال، وهم أطفال الشوارع خارج الحسبان الحكومي. ويبقى هذا الكم الهائل من الأطفال عرضة للجريمة أو مجرمين مستقبليين، فضلا عن أنهم سينشؤون ناقمين على وطنهم.

هذا بالإضافة إلى التراجع في قطاعات التعليم والصحة، حيث بتنا نسجل ارتفاع أعداد التلاميذ في الأقسام إلى 50 تلميذا وأكثر، وهو ضرب وتهديد لحقوق الطفل في التعليم، زيادة على حالات عدة من الأطفال الذين لا يتوفرون على علاجات ولا تغطية صحية لأمراض مزمنة يعانون منها، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تنظيم حملات من أجل جمع التبرعات لدى المحسنين، ولولا الدعم الذي نلقاه منهم لفقد المغرب عددا من أبنائه لا يتوفرون على تغطية صحية ولا تستطيع عائلاتهم أداء تكاليف العلاج والعمليات الجراحية التي هم في حاجة لها.

http://www.souss24.ma/?p=34705

المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات ترفض قانون تشغيل القاصرات والقاصرين

16 مايو، 2016

عبرت المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات عن تدمرها ورفضها التام لشرعنة الحيف والتمييز من خلال مشاريع قوانين تذهب في الاتجاه المعاكس لدولة المواطنة والحق ، في إشارة لتصويت أحزاب التحالف الحكومي في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب صبيحة يوم الإثنين 9 ماي 2016 على مشروع قانون 12/19 والمتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل للعمال المنزليين، مشروع قانون يسمح بتشغيل القاصرات والقاصرين ابتداء من 16 سنة .

واعتبرت المنظمة في بيان لها ، ان القانون هو إنتكاسة تعاكس الدستور الذي ارتضاه المغاربة لهم قانونا في فاتح يوليوز 2011، و ضدا على الاتفاقيات الدولية، ضدا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

و نبهت المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات، إلى خطورة مشروع قانون 12/19 باعتباره تراجعا شديد الأهمية على أوضاع الطفولة بالمغرب وخرقا لمصادقته على اتفاقية حقوق الطفل منذ سنة 1993 ومسا بحقوقه الأساسية في مجال النمو والمساواة والتربية والتعليم والحماية من كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والعنف، وذلك في تعارض تام مع مقتضيات نفس الاتفاقية في المادة 32 القاضية بضرورة توفير جميع شروط حماية الطفل وتجنيبه كافة أشكال الإكراه على أي عمل يمكن أن يعرضه لمخاطر مساره الطبيعي نحو مرحلة الرشد المتزن والمتوازن.

وشددت المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات ، على أن تشغيل العاملات والعمال المنزليين ابتداء من 16 سنة – سن لا يرقى إلى المسؤولية المدنية- هو فتح لأبواب مشرعة على التسرب الدراسي وزواج القاصرات والاغتصاب والعنف بكل أشكاله، مؤكدة على أهمية مرحلة المراهقة بكل ما تتطلبه من عناية أسرية داخل البيت ومتابعة تكوينية بيداغوجية داخل المؤسسة التعليمية كفضائين طبيعيين للطفلة والطفل في هذه المرحلة العمرية.

ودعت المنظمة في البيان ذاته ، الحكومة إلى وقف مسلسل إفراغ الدستور من مضمونه الحقوقي المتقدم، كما تهيب بكافة أعضاء البرلمان للتحلي بالتعالي المطلوب عن منطق الاختلافات الحزبية وثنائية الأغلبية والمعارضة والتوجه صوب المنطق الحقوقي التوافقي المواطن والمأمول وذلك من أجل التصدي لمختلف التراجعات والبناء الفعلي لدولة الحق والمؤسسات.

http://bledna.com/slider/146721

والي أمن العيون: الأقاليم الجنوبية للمملكة تنعم باستقرار سياسي وأمني رغم مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة

16 مايو, 2016

أكد والي أمن العيون حسن أبو الذهب أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تنعم بالاستقرار السياسي والأمني، وذلك على الرغم من مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة.

وأبرز أبو الذهب، في كلمة خلال حفل نظم اليوم الاثنين بمناسبة تخليد أسرة الأمن الوطني بالعيون للذكرى الستين لتأسيس الأمن الوطني، أن هذا الاستقرار جاء نتيجة تطوير آليات العمل وتقنيات التدخل وتوسيع نطاق مجالات الحضور الميداني، وتطوير مناهج التكوين في مجال الأمن وحقوق الانسان، وملاءمتها لخصوصية المنطقة وفق توجهات الدولة في هذا الصدد.

وأضاف أن الأسس المفاهمية التي تنهجها المديرية العامة للأمن الوطني أضحت اليوم بمثابة قواعد منهجية مدرجة كآلية للعمل وتحظى دائما باهتمام فائق من طرف هذه القيادة عبر تنزيلها في صلب البرامج الأمنية المتخذة، مبرزا انه تم إدراج مادة حقوق الإنسان ضمن قائمة المواد الأساسية المدرسة بالمعهد الملكي ومدارس الشرطة بغية الرقي بكفاءة رجال الامن ومؤهلاتهم المهنية.

وذكر والي الأمن، في هذا السياق، انه تم إبرام شراكة مع كل من المجلس الوطني لحقوق الانسان ومركز النخيل للأبحاث والدراسات، حظيت بموجبها ولاية امن العيون بالاستفادة من دورتين تكوينيتين في مجال الأمن وحقوق الانسان خلال سنتي 2015 و2016، استهدفت تكوين فئة من المؤطرين والمكونين من رجال الامن.

وتفعيلا لمقتضيات الحكامة الجيدة، وإعمالا لمفهومي الشرطة المجتمعية وفلسفة القرب، جعلت المديرية العامة للأمن الوطني ضمن أولوياتها إشراك مختلف مكونات المجتمع المدني في تدبير الشأن الامني سواء عبر برمجة لقاءات مباشرة معها او من خلال عقد اجتماعات آنية او دورية كلما دعت الحاجة الى ذلك، مع السعي لايجاد حلول توافقية للمشاكل بما يخدم الصالح العام وامن المواطنين.

وتجسيدا لهذه المقاربة التشاركية للامن في مفهومه الواسع، ذكر ابو الذهب انه تم وللسنة الرابعة على التوالي اطلاق النسخة الرابعة من الحملة التحسيسية في الوسط التعليمي بشراكة مع المديرية العامة للامن الوطني ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير وفعاليات المجتمع المدني، مشيرا الى انه هذه الحملة شملت منذ انطلاقها خلال الموسم الدراسي الحالي 20 مؤسسة تعليمية، واستفاد منها 787 تلميذا وتلميذة.

وأكد ان تخليد ذكر تأسيس المديرية العامة للأمن الوطني محطة لاستحضار منجزات الملوك العظام المؤسسين لمغرب حديث ومزدهر، بكل أبعاده الحقوقية والقانونية والمؤسساتية والتنموية، مغرب فخور بماضيه وأقدامه راسخة في الحاضر ومتطلع نحو مستقبل مشرق.

وسجل ابو الذهب أن المنجزات التي حققتها مصالح الأمن الوطني بهذه الربوع كانت بفضل التعاون البناء والتجاوب المتبادل بينهما وبين مختلف الفاعلين من سلطات محلية وقضائية واعيان ومنتخبين وأعضاء المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ، وشيوخ القبائل وفعاليات المجتمع المدني وممثلي وسائل الاعلام ، وكافة قوات ومصالح الأمن الأخرى العاملة بهذه الأقاليم من قوات مسلحة ملكية وإدارة مراقبة التراب الوطني والدرك الملكي والمديرية العامة للدراسات والمستندات والقوات المساعدة والوقاية المدنية والجمارك والإدارة الترابية.

واشاد والي امن العيون، خلال هذا الحفل الذي حضره على الخصوص والي جهة العيون الساقية الحمراء السيد يحظيه بوشعاب، ورئيس جهة العيون الساقية الحمراء سيدي حمدي ولد الرشيد، وعدد من المنتخبين والاعيان وشيوخ القبائل الصحراوية وفعاليات المجتمع المدني، بالجهود الجبارة والتضحيات الكبيرة التي يبذلها نساء ورجال الامن الوطني في الاقاليم الجنوبية للمملكة، من اجل استتباب الامن والمحافظة على ارواح وممتلكات المواطنين، ومساهمتهم الفعالة الى جانب قوات الامن الاخرى في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومقدساتها بكل ما يقتضيه الواجب الوطني والمهني من جدية واخلاص وتفان ونكران الذات في خدمة المصالح العليا للوطن.

http://www.ahdath.info/?p=179274

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة تنظم الملتقى الاقليمي للتغيرات المناخية بوجدور

عيون الصحراء / محمد سالم لكهل .

في إطار التحضيرات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ (COP22)الذي ستحتضن فعالياته مدينة مراكش في نونبر 2016، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة الملتقى الإقليمي للتغيرات المناخية، وذلك يوم 17 ماي 2016 بمدينة بوجدور، ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

وحسب البلاغ الذي توصلت جريدة "عيون الصحراء" بنسخة منه يهدف هذه اللقاء المنظم بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين إلى تعبئة كافة المتدخلين لا سيما المصالح الخارجية وفعاليات المجتمع المدني استعدادا لانعقاد اللقاء الجهوي لما قبل مؤتمر المناخ (Pré COP régionale)المزمع تنظيمه في مدينة العيون.

ويتضمن برنامج الملتقى تقديم عروض علمية حول جملة من المواضيع، أبرزها التنوع البيولوجي ودوره في التغيرات المناخية وتأثير التغيرات المناخية على الوسط، التربية البيئية والتغيرات المناخية وأخيرا الطاقات المتجددة ودورها في التغيرات المناخية، كما سيتم خلال هذا الملتقى التعريف بمختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ وصياغة مقترحات وتوصيات اقليمية في هذا المجال .

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة تسعى كذلك من خلال هذا الملتقى إلى ضمان مشاركة فاعلة في أشغال مؤتمر مراكش من خلال التعبئة و التحسيس في أفق بلورة وإطلاق برامج ومبادرات استراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

http://www.aljihatalmaghribia.com/news.php?extend.7441

http://saharaojos.com/news2179.html

حقوقيون يطالبون بلجنة مستقلة للإشراف على مراقبة الانتخابات بدل مجلس اليزمي

الرباط – عبيد عبيد2016/05/17 13:36

طالبت "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، بتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بدل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، وذلك في ندوة صحفية، اليوم الثلاثاء، بالرباط.

وأكد رئيس المنظمة، بوبكر لاركو، في معرض كلمته بالندوة، أنه "لا يمكن أن يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة الإشراف على الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ويقوم بالملاحظة في الآن نفسه".

ودعا بأن يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "إما بالإشراف أو بالملاحظة".

وعن توصيات المنظمة، دعا بوبكر، إلى "تشكيل لجنة من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والخارجية والاتصال بصفة استشارية، وممثل عن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخمسة ممثلين عن الجمعيات الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باقتراح من هذه الجمعيات، فضلا عن ثلاثة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني"، وفقا لما ورد في توصياتهم بالمذكرة.

http://www.alayam24.com/articles-23828.html

أبو الذهب: الأقاليم الجنوبية للمغرب تنعم بالاستقرار رغم مناورات الخصوم

كشك16 مايو,2016,

أكد والي أمن العيون حسن أبو الذهب، أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تنعم بالاستقرار السياسي والأمني، وذلك على الرغم من مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة.وأبرز أبو الذهب، في كلمة خلال حفل نظم اليوم الاثنين 16 ماي 2016 بمناسبة تخليد أسرة الأمن الوطني بالعيون للذكرى الستين لتأسيس الأمن الوطني، أن هذا الاستقرار جاء نتيجة تطوير آليات العمل وتقنيات التدخل وتوسيع نطاق مجالات الحضور الميداني، وتطوير مناهج التكوين في مجال الأمن وحقوق الانسان، وملاءمتها لخصوصية المنطقة وفق توجهات الدولة في هذا الصدد.وأضاف أن الأسس المفاهمية التي تنهجها المديرية العامة للأمن الوطني أضحت اليوم بمثابة قواعد منهجية مدرجة كآلية للعمل وتحظى دائما باهتمام فائق من طرف هذه القيادة عبر تنزيلها في صلب البرامج الأمنية المتخذة، مبرزا أنه تم إدراج مادة حقوق الإنسان ضمن قائمة المواد الأساسية المدرسة بالمعهد الملكي ومدارس الشرطة بغية الرقي بكفاءة رجال الامن ومؤهلاتهم المهنية.

وذكر والي الأمن، في هذا السياق، أنه تم إبرام شراكة مع كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز النخيل للأبحاث والدراسات، حظيت بموجبها ولاية أمن العيون بالاستفادة من دورتين تكوينيتين في مجال الأمن وحقوق الانسان خلال سنتي 2015 و2016، استهدفت تكوين فئة من المؤطرين والمكونين من رجال الأمن.وتفعيلا لمقتضيات الحكامة الجيدة، وإعمالا لمفهومي الشرطة المجتمعية وفلسفة القرب، جعلت المديرية العامة للأمن الوطني ضمن أولوياتها إشراك مختلف مكونات المجتمع المدني في تدبير الشأن الأمني سواء عبر برمجة لقاءات مباشرة معها أو من خلال عقد اجتماعات آنية أو دورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، مع السعي لإيجاد حلول توافقية للمشاكل بما يخدم الصالح العام وأمن المواطنين.وتجسيدا لهذه المقاربة التشاركية للأمن في مفهومه الواسع، ذكر أبو الذهب أنه تم وللسنة الرابعة على التوالي إطلاق النسخة الرابعة من الحملة التحسيسية في الوسط التعليمي بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير وفعاليات المجتمع المدني، مشيرا إلى أن هذه الحملة شملت منذ انطلاقها خلال الموسم الدراسي الحالي 20 مؤسسة تعليمية، واستفاد منها 787 تلميذا وتلميذة.

http://qushq.com/blog/59839.html

مدينة بوجدور تحتضن الملتقى الإقليمي للتغيرات المناخية

مشاهد 16 مايو 2016

تحتضن مدينة بوجدور، الثلاثاء، الملتقى الإقليمي للتغيرات المناخية، وذلك في إطار التحضيرات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ "كوب 22" الذي سينظم بمدينة مراكش في شهر نونبر المقبل.

ويهدف هذا اللقاء، الذي تنظمه **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة**، بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين، إلى تعبئة كافة المتدخلين لا سيما المصالح الخارجية وفعاليات المجتمع المدني استعدادا لانعقاد اللقاء الجهوي لما قبل مؤتمر المناخ المزمع تنظيمه في مدينة العيون.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة، حسب بلاغ لها، من خلال هذا الملتقى، إلى ضمان مشاركة فاعلة في أشغال مؤتمر مراكش من خلال التعبئة و التحسيس، في أفق بلورة وإطلاق برامج ومبادرات استراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

ويتضمن برنامج هذا الملتقى تقديم عروض علمية حول جملة من المواضيع، تتمحور حول "التنوع البيولوجي ودوره في التغيرات المناخية"، و"تأثير التغيرات المناخية على الوسط" و"التربية البيئية والتغيرات المناخية" بالإضافة إلى "الطاقات المتجددة ودورها في التغيرات المناخية".

كما سيتم، خلال هذا الملتقى، التعريف بمختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ وصياغة مقترحات وتوصيات اقليمية في هذا المجال.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة، التي أحدثت بناء على المواد 40 و41 و42 و43 من الفصل الثاني للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

في ذكرى 16 ماي .. المعتقلون الإسلاميون يتساءلون أمام البرلمان عن المدبر الحقيقي لمحنتهم

اللجنة المشتركة للدّفاع عن المعتقلين الإسلاميين – خاص (عثمان بعاج) 16 ماي, 2016 - 01:21:00

خرج معتقلو ما بات يعرف بملف "السلفية الجهادية" إلى الشارع، ليذكروا المسؤولين المغاربة بقضيتهم، موازاةً مع الذكرى الـ 13 لأحداث "16 ماي"، والتي لازال جلهم يصفها بـ"أكبر كذبة عاشها الشعب المغربي". الساعة تشير إلى العاشرة صباحاً، تجمهر عدد من "المعتقلين الإسلاميين" السابقين وعائلاتهم، ليحتجوا أمام قبة البرلمان، مؤكدين عبر شعاراتهم أن "الحقيقة لا زالت مغيبة، ولازالت الدولة لم تفتح أي تحقيق مستقل وشفاف، لتكشف للرأي العام عن المدبر الحقيقي الذي كان وراء تلك التفجيرات".

تشكيك في الحقائق

ودعت "اللجنة المشتركة للدّفاع عن المعتقلين الإسلاميين"، إلى "إماطة اللثام عن بعض المعطيات التي يتم التغاضي عنها"، مضيفة أنهم كمعتقلين إسلاميين، "يريدون اليوم مشاركة بعض الحقائق، التي تجعلهم يشكّكون في الأحداث وفي المستفيد الحقيقي منها".

وقال أسامة بوطاهر المنسق العام لـ"اللجنة المشتركة" في تصريح لموقع "لكم"، إن "هذه الوقفة تأتي في هذا اليوم بالذات وأمام قبة البرلمان، لنطالب – كما في السنوات السابقة – بفتح تحقيق مستقل ونزيه، لنعرف نحن والشعب المغربي، من المدبر الحقيقي لهذه الأحداث"، كما طالب الجهات المسؤولة بـ"الإفراج عن كافة المعتقلين الإسلاميين، خاصة أولائك الذين تم اعتقالهم خلال أحداث 16 ماي الأليمة"، مشيراً إلى أنه "وقتئذ شابت هذه الفئة من المغاربة، اعتقالات تعسفية، تبعتها محاكمات غير عادلية"، موضحاً أن "المعتقلين وعائلاتهم، لازالوا يعانون في صمت من تبعات هذا الملف، ولن ينتهي عذابهم إلا بغقفال هذا الملف".

"لم يتواصل معنا أحد"

وأضاف بوطاهر، أنهم في "اللجنة المشتركة للدّفاع عن المعتقلين الإسلاميين، كان لهم تواصل مع وزير العدل الحالي، بعدما قطع على نفسه وعداً بخصوص حل لملف المعتقلين الإسلاميين، لكن بعد ثلاث سنوات من هذا الوعد، فوجئنا بتصريحه للصحافة، كون هذا الملف أكبر منه".

وأكد ذات المتحدث، أنهم حاليا في "اللجنة المشتركة" لا يوجد لديهم أي تواصل مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بخصوص هذا الملف، على الرغم من تداول بعض المنابر الإعلامية الوطنية لخبر "دخول محمد الصبار على خط ملف المعتقلين الإسلاميين".

وقال "المعتقلون الإسلاميون" السابقون، إن "احتجاجهم على الحكومة الحالية لا مصلحة سياسية من ورائه إطلاقا، وإنما لأنها في الحقيقة، خذلت ملف المعتقلين الإسلاميين، ولأنها حقا أخلفت كل وعودها التي قدمتها سابقا، وتنصلت من كل مسؤولياتها تجاه قضيتنا، لدرجة تهربها من أسئلة وجهت لها داخل البرلمان بخصوص ملفنا".

http://www.lakome2.com/politique/droit-humain/14217.html

ساجد: بنكيران ساهم في صناعة الأصالة والمعاصرة والحكومة الحالية تسببت في تلويث السياسة

16 ماي, 2016 - 06:38:00

أكد محمد ساجد الأمين العام لحزب "الاتحاد الدستوري" أن "حزب العدالة والتنمية قائد التحالف الحكومي ساهم في صناعة حزب الأصالة والمعاصرة ووصوله إلى رتبة الحزب الأول من حيث عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات الجماعية، موضحا أن "تركيز الحزب الحاكم على معاداة إلياس العماري فتح الباب أمام ''البام'' ليأخذ مكانته الحالية".

وأضاف ساجد، حسب ما نقلته جريدة "الصباح" في عدد يوم غد الثلاثاء 17 ماي الجاري، أن "طبيعة التحالف الحكومي الحالي تسببت في تلويث السياسية، في إشارة إلى وجود حزب تقدمي في حكومة يقودها حزب إسلامي يصنف في أقصى اليمين، وعبرت عن مواقف رجعية في عدد من الملفات المصيرية لمستقبل المغرب والمغاربة، **في إشارة إلى ردود أفعال بنكيران ضد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومخرجات المجلس الأعلى للتعليم والتكوين، محذرا من خطورة المزايدات السياسية والحسابات الإيديولوجية".

وزاد ذات المتحدث قائلا: " رئيس الحكومة وأمين العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، تعامل مع مسألة العتبة الانتخابية بمنطق الحزب "المهيمن" متناسيا أن "لي طالع دابا ينزل" في إشارة إلى أن "تخفيض العتبة قد يسعفه في المستقبل عندما تتغير موازين القوى في المشهد السياسي".

وكشف الأمين العام أنه "تفاجأ كثيرا بعد انتخابه على رأس الاتحاد الدستوري بانحطاط مستوى الخطاب السياسي في عهد الحكومة الحالية، مسجلا أن بنكيران لم يتمكن من نزع جلباب قيادة حزب إسلامي وفشل في بلوغ درجة الحياد المطلوبة في رجال الدولة، خاصة بالنظر إلى المكانة التي أعطاها الدستور لرئاسة الحكومة داخل السلطة التنفيذية".

http://www.lakome2.com/politique/14225.html

طنجة.. ملتقى حول التغيرات المناخية

آخر ساعة

13/5

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة -تطوان، يوم السبت المنصرم، النسخة الثانية من الملتقى الجهوي الجامعي حول موضوع "من أجل تعزيز دور الجامعة في رفع الوعي بالتغيرات المناخية وآثارها على حقوق الإنسان". وعرف هذا الملتقى، حضور مجموعة من الخبراء والأساتذة الجامعيين والفاعلين المؤسساتيين والجمعويين والطلبة من أجل العمل على توعية وتحسيس الطلبة الجامعيين بالتغيرات المناخية وتأثيرها على الحق في التنمية المستدامة وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، وكذا الرفع من الوعي بهذه الظاهرة عبر خلق منهجية فعالة

توعية وتحسيس الطلبة الجامعيين بالتغيرات المناخية.

للتحسيس والتعريف بدور المجتمع المدني في مؤتمرات الأطراف حول المناخ. كما جرى خلال هذا اللقاء، المنظم في إطار الاستعدادات لتنظيم مؤتمر "COP22"، والتحضير لمؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ "ميدكوب 22" ، تقديم ومناقشة آثار التغيرات المناخية على ثمان دول (المغرب، كندا، مصر، جزر القمر، فرنسا، ألمانيا، الصين والسويد). ●

ساجد لبنكيران: لي طالع دابا ينزل والحكومة تسببت في تلوث السياسة

انتقد محمد ساجد الأمين العام للاتحاد الدستوري موقف "بيجيدي" من العتبة الانتخابية، موضحا أن عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة وأمين العدالة والتنمية، تعامل مع المسألة بمنطق الحزب "المهيمن" متناسيا أن "لي طالع دابا ينزل" في إشارة إلى أن تخفيض العتبة قد يسعفه في المستقبل عندما تتغير موازين القوى في المشهد السياسي.

واعتبر ساجد، الذي حل ضيفا على نادي "الصباح" يوم الجمعة الماضي، أن العدالة والتنمية ساهم في صناعة حزب الأصالة والمعاصرة ووصوله إلى رتبة الحزب الأول من حيث عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات الجماعية، موضحا أن تركيز الحزب الحاكم على معاداة إلياس العماري فتح الباب أمام "البام" ليأخذ مكانته الحالية.

واعتبر العمدة السابق للبيضاء أن طبيعة التحالف الحكومي الحالي تسببت في تلويث السياسية، في إشارة إلى وجود حزب تقدمي في حكومة يقودها حزب إسلامي يصنف في أقصى اليمين، وعبرت عن مواقف رجعية في عدد من الملفات المصيرية لمستقبل المغرب والمغاربة، **في إشارة إلى ردود أفعال بنكيران ضد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومخرجات المجلس الأعلى للتعليم والتكوين، محذرا من خطورة المزايدات السياسية والحسابات الإيديولوجية.

وكشف الأمين العام أنه تفاجأ كثيرا بعد انتخابه على رأس الاتحاد الدستوري بانحطاط مستوى الخطاب السياسي في عهد الحكومة الحالية، مسجلا أن بنكيران لم يتمكن من نزع جلباب قيادة حزب إسلامي وفشل في بلوغ درجة الحياد المطلوبة في رجال الدولة، خاصة بالنظر إلى المكانة التي أعطاها الدستور لرئاسة الحكومة داخل السلطة التنفيذية.

وكشف ساجد أن حزبه سيحدث المفاجأة في الانتخابات التشريعية المرتقبة مستهل أكتوبر المقبل، معتبرا أن من حقه أن يطمح إلى الرتب الأولى كما هو الحال بالنسبة إلى باقي الأحزاب، محذرا من تراخي أحزاب المعارضة في مواجهة أحزاب التحالف الحكومي في معركة الانتخابات المقبلة، خاصة في ظل مؤشرات عن إمكانية استمرار التحالف الحالي في الحكم.

وشدد الضيف على أن النتيجة التي حققها "بيجيدي" في الانتخابات الجماعية السابقة بحلوله في المركز الأولا من حيث عدد الأصوات، لا ترجع إلى قوة الحزب بقدر ما كانت نتيجة ضعف الأحزاب الأخرى، مسجلا أن الحزب "المهيمن" يتوفر على خلايا محلية تشتغل باستمرار خاصة في المدن الكبرى، داعيا الأحزاب المنافسة إلى ضرورة تغيير طريقة العمل، واعتماد أساليب جديدة في التواصل مع المواطنين إذ لا يعقل في 2016 أن تستمر قواعد العمل المتبعة نفسها منذ فجر الاستقلال.

وذهب ساجد في تحليله لأسباب الأزمة حد وصف حكومة بنكيران بـ "السداجة الاقتصادية"، ضاربا المثال على ذلك بافتخار عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، في عيد العمال، بأن الحكومة وفرت 33 ألف منصب شغل في حين أن أرقام الحكومة السابقة وقفت عند حدود 120 ألف.

يوسف الساكت وياسين قُطيب

http://rissala24.ma/politic/national/%D8%B3%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%B9-%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83.html

منظمة الطلائع الموالية لPPSترفض تشغيل الأطفال أقل من 16 سنة

بواسطة الأول - الإثنين 16 مايو 2016 - 19:21

عبرت منظمة الطلائع أطفال المغرب التابعة لحزب التقدم والاشتراكية، عن أسفها البالغ لتصويت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب على تحديد سن تشغيل العمال المنزليين في 16 سنة، وأعلنت رفضها المطلق لهذا المقتضى معتبرة أن العمل المنزلي برمته يندرج ضمن الأشغال الفائقة الخطورة، والصعوبات الواقعية والموضوعية المعيقة لعمليات المراقبة والتفتيش، ما يفرض تحديد سن التشغيل في 18 سنة كما تنص على ذلك الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والالتزامات الدولية ذات الصلة ومدونة الشغل المغربية (المادة 181) ،

وتدعو كلا من الحكومة والبرلمان إلى التفاعل الإيجابي مع موقفها ومع رأي كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومع رسالة اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني ، والتي ذهبت جميعها إلى ضرورة تحديد سن تشغيل العمال المنزليين في 18 سنة.

جاء موقف منظمة الطلائع، هذا رغم أنها تسجل بايجابية كذلك منع تشغيل الأطفال البالغة أعمارهم أقل من 16 سنة منعا كليا، و تقييد تشغيل فئة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة بشروط احترازية وضمانات حمائية من قبيل إلزامية الإذن المكتوب من ولي الأمر مصادق على صحة إمضائه، والفحص الطبي الدوري على نفقة المشغل، ومنع تشغيلهم ليلا أو في الأشغال الفائقة الخطورة المحددة بالقانون في الأماكن المرتفعة، وحمل الأجسام الثقيلة، واستعمال التجهيزات والأدوات والمواد التي تشكل خطرا على صحتهم وسلامتهم الجسدية و النفسية.

https://alaoual.com/politique/20378.html

محمد ساجد: بنكيران ساهم في صناعة ''الأصالة والمعاصرة'' والحكومة الحالية تسببت في تلويث السياسة

أكد محمد ساجد الأمين العام لحزب "الاتحاد الدستوري" أن "حزب العدالة والتنمية قائد التحالف الحكومي ساهم في صناعة حزب الأصالة والمعاصرة ووصوله إلى رتبة الحزب الأول من حيث عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات الجماعية، موضحا أن "تركيز الحزب الحاكم على معاداة إلياس العماري فتح الباب أمام ''البام'' ليأخذ مكانته الحالية".

وأضاف ساجد، حسب ما نقلته جريدة "الصباح" في عدد يوم غد الثلاثاء 17 ماي الجاري، أن "طبيعة التحالف الحكومي الحالي تسببت في تلويث السياسية، في إشارة إلى وجود حزب تقدمي في حكومة يقودها حزب إسلامي يصنف في أقصى اليمين، وعبرت عن مواقف رجعية في عدد من الملفات المصيرية لمستقبل المغرب والمغاربة، **في إشارة إلى ردود أفعال بنكيران ضد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومخرجات المجلس الأعلى للتعليم والتكوين، محذرا من خطورة المزايدات السياسية والحسابات الإيديولوجية".

وزاد ذات المتحدث قائلا: " رئيس الحكومة وأمين العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، تعامل مع مسألة العتبة الانتخابية بمنطق الحزب "المهيمن" متناسيا أن "لي طالع دابا ينزل" في إشارة إلى أن "تخفيض العتبة قد يسعفه في المستقبل عندما تتغير موازين القوى في المشهد السياسي".

وكشف الأمين العام أنه "تفاجأ كثيرا بعد انتخابه على رأس الاتحاد الدستوري بانحطاط مستوى الخطاب السياسي في عهد الحكومة الحالية، مسجلا أن بنكيران لم يتمكن من نزع جلباب قيادة حزب إسلامي وفشل في بلوغ درجة الحياد المطلوبة في رجال الدولة، خاصة بالنظر إلى المكانة التي أعطاها الدستور لرئاسة الحكومة داخل السلطة التنفيذية".

http://www.erspress.com/2016/05/blog-post_90.html

الملتقى الاقليمي للتغيرات المناخية ببوجدور ..من أجل التعبئة و التحسيس في أفق بلورة مبادرات لمواجهة تحديات التغيرات المناخية

نشرت بواسطة :محمد وحيكتب في : 16 مايو، 2016في جهات0

في إطار التحضيرات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ الذي ستحتضن فعالياته مدينة مراكش في نونبر المقبل ، **تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة** غدا الثلاثاء ببوجدور الملتقى الإقليمي للتغيرات المناخية.

ويهدف هذه اللقاء المنظم بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين إلى تعبئة كافة المتدخلين لا سيما المصالح الخارجية وفعاليات المجتمع المدني استعدادا لانعقاد اللقاء الجهوي لما قبل مؤتمر المناخ المزمع تنظيمه في مدينة العيون.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة من خلال هذا الملتقى إلى ضمان مشاركة فاعلة في أشغال مؤتمر مراكش من خلال التعبئة و التحسيس في أفق بلورة وإطلاق برامج ومبادرات استراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

ويتضمن برنامج الملتقى –حسب بلاغ للمنظمين توصلت جهات بريس بنسخة منه – تقديم عروض علمية حول جملة من المواضيع، أبرزها التنوع البيولوجي ودوره في التغيرات المناخية وتأثير التغيرات المناخية على الوسط، التربية البيئية والتغيرات المناخية وأخيرا الطاقات المتجددة ودورها في التغيرات المناخية، كما سيتم خلال هذا الملتقى التعريف بمختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ وصياغة مقترحات وتوصيات اقليمية في هذا المجال .

http://www.jihatepress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A8/

بيان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشأن مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر

على إثر إعلان مجلس النواب عن عزمه على دراسة التعديلات المقترحة بخصوص مشروع القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والتصويت عليها يوم الثلاثاء 17 ماي 2016، نؤكد في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وبعد إصدارنا لبيانات سابقة حول الموضوع، على أن التصدي الفعلي للظاهرة لن يتأتى دون اعتماد وتطبيق قانون شامل وخاص لمكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال يشمل الأبعاد الثلاثة وهي البعد العقابي والوقائيوالحمائي. ففي الوقت الذي تبين الدراسات والتقارير المنجزة في المجال أن المغرب معني بالظاهرة وفي حاجة ماسة لقانون يمكن فعلا من مناهضتها، فإن مشروع القانون أعلاه لا يعدو أن يكون إلا تتميما لمقتضيات القانون الجنائي تارة وقانون المسطرة الجنائية تارة أخرى، مما من شأنه أن يخلق ارتباكا في الممارسة القضائية، كما أنه يولي أهمية قصوى للجانب العقابي دون المعالجة الملائمة والناجعة للجانب الحمائي.

ولذا، فإننا نؤكد في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب مرة أخرى على المقترحات التالية ونطمح أن تحظى باهتمام وعناية السيدات والسادة البرلمانيين وأن تؤخذ بعين الاعتبار إبان تعديل مشروع القانون 27.14، ويتعلق الأمر ب:

- تصدير القانون بديباجة نظرا لأهميتها في تأطير فهم مقتضيات القانون وتطبيقها وفي تحديد سياقات هذا القانون وخلفياته وأهدافه.وينبغي أن تتناول الديباجة ظاهرة الاتجار بالبشر في شموليتها وبجميع أصنافها وتذكر بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان عامة وبالحقوق الإنسانية للنساء وبالالتزامات الدولية للمغرب خاصة المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة مع التركيز على بروتوكول "منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال"، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي انضم إليه المغرب؛
- إضافة تعاريف أخرى من قبيل"الجماعة الإجرامية المنظمة" و"الجريمة عبر الوطنية"وتدقيقها، كما نصت على ذلك الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لما في ذلك من أهمية في ضمان التطبيق الفعال للقانون؛
- التجريم بشكل واضح للمتورطين في التنظيم والتوجيه، عوض الاقتصار على تجريم ارتكاب الجريمة والمساهمة فيها كشريك، بالإضافة إلى إدراج معاقبة عناصر الجماعات الإجرامية المنظمة في الجانب الجزائي؛
- التنصيص على تدابير واضحة تلزم بتوفير الحماية الكاملة للضحية وللشهود عوض استعمال تعابير فضفاضة وغير ملزمة من قبيل "تسعى الدولة" و"يمكن للسلطات"، والتي تغيب بشكل مطلق مسؤولية الدولة وطابع الالتزام لديها، على أن تشمل هذه التدابير تقديم المساعدة للضحية، مع ضرورة المحافظة على كرامتها الإنسانية وحقوقها الأساسية وتمكينها من الحق في عرض آرائها واحتياجاتها ومصالحها ودواعي قلقها والحق في الوصول إلى المعلومة بصدد التدابير والبرامج الخاصة بحماية الضحايا والحق في فترة التعافي والتفكير؛
- التنصيص على التعويض المادي عن الانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا،مع خلق صندوق لمساعدة الضحايا يكون مصدره الأموال المحجوزة من شبكات الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى الهبات ومداخيل مؤسسات حكومية تخلق لهذا الغرض ،وذلك تماشيا مع مضمون البروتوكول المذكور سالفا؛
- استبدال اللجنة الوطنية الاستشارية التابعة لرئيس الحكومة، الواردة في المشروع، ببنية وطنية مستقلة يكون على رأس مهامها وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تشمل منع الظاهرة والوقاية منهاوكذا حماية الضحايا، مع وضع آليات ناجعة لتتبع هذه الاستراتيجية وفق مؤشرات واضحة؛
- إدماج مقاربة النوع فيما يخص صياغة القانون من حيث اللغة المستعملة، مع الإشارة إلى خصوصية الضحايا من النساء والفتيات وضرورة حمايتهن من العنف المزدوج والمبني على النوع الذي يلازم هذه الظاهرة.

هذا، ونناشد البرلمانيين والبرلمانيات بتحمل مسؤوليتهم التاريخية في المصادقة على قانون يشمل مقتضيات شاملة **ومن شأنها التصدي بالفعل لظاهرة الاتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وتوصيات المجتمع المدني المتخصص في المجال.

http://conacentomarroqui.blogspot.com/2016/05/blog-post_65.html

Droits de l'Homme : l'engagement du Maroc envers l'Afrique est irréversible

L'engagement du Maroc envers l'Afrique en matière des droits de l'Homme est consacré par la politique de coopération sud-sud engagées par le Royaume, à travers l'échange des expériences et les bonnes pratiques en la matière, a affirmé, à Buenos Aires, l'ambassadeur du Maroc en Argentine, M. Fouad Yazough.

Partant de son expérience reconnue, le Maroc accompagne plusieurs pays africains comme la Tunisie, le Mali et le Togo dans leurs efforts pour mettre en place des commissions de vérité, a-t-il indiqué lors d'une rencontre organisée, mercredi soir, sous le thème "Le développement et les défis relatifs aux droits de l'Homme en Afrique".

Il ne s'agit pas de calquer les expériences d'autres pays, mais de s'inspirer de l'ensemble de ces expériences, a ajouté M.Yazough, qui s'adressait à un parterre de représentants du corps diplomatique accrédité à Buenos Aires et d'organisations internationales et régionales œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme.

Le Maroc fait partie du Réseau africain des institutions nationales des droits de l'homme qui offre assistance technique et soutien à tous les membres en vue de promouvoir ses capacités dans le domaine de la défense et de la promotion des droits de l'Homme, a relevé le diplomate.

La création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) reflète l'engagement ferme du Maroc en matière de protection des droits et des libertés des citoyens de même qu'elle illustre le respect par le Royaume de ses engagements internationaux, a expliqué M. Yazough, en mettant en relief l'indépendance de cette instance et la contribution de ses commissions régionales au renforcement du rôle du CNDH.

Dans le même contexte, l'ambassadeur a relevé que depuis l'indépendance, le Maroc n'a eu de cesse de souligner son identité africaine en plaçant l'Afrique au cœur de ses politiques, notant, à cet égard, que cette identité a pris une nouvelle dimension basée sur le bien-fondé de la coopération sud-sud, le développement humain et la mise en place de relations économiques équilibrées.

De l'avis de M. Yazough, les différentes visites royales à plusieurs pays africains dénotent de l'engagement clair du Maroc en faveur de l'Afrique, tant aux niveaux politique, économique, spirituel, social que culturel.

Le Maroc sous la conduite éclairée de SM le Roi a adopté une nouvelle politique migratoire en faveur des immigrants, notamment subsahariens. Une politique humaniste, globale, responsable et inédit au niveau régional visant à garantir les droits de ces immigrants conformément aux engagements internationaux, a-t-il poursuivi.

Et le diplomate d'ajouter qu'à la lumière d'une nouvelle génération de droits, le Royaume réitère la nécessité de promouvoir la coopération sud-sud et tripartite avec les pays de l'Amérique du sud en vue de doubler les effets de la coopération et l'élargir au niveau des deux continents pour mettre en place un agenda commun pour relever les défis et dépasser l'idée reçue que l'Afrique est un continent sous développé.

Les participants à cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre d'une série d'activités organisées en mai par l'UNESCO et le Centre international pour la promotion des droits de l'homme pour célébrer la Journée du patrimoine mondial africain (5 mai), ont souligné la nécessité de revoir l'idée préconçue que les violations des droits de l'homme sont liées à l'Afrique, eu égard aux engagements internationaux des pays africains et à leur contribution à la mise en œuvre de plusieurs instances chargées des questions des droits de l'Homme et du développement.

Ils ont de même estimé que l'Afrique est tenue de donner l'exemple en matière des droits de l'Homme et de mettre en place un cadre de coopération entre les différentes instances régionales chargées des droits de l'Homme.

Abusivement majeures et donc bonnes pour les corvées : La légalisation du travail domestique dès 16 ans légitimera l'exploitation des enfants mineurs

Les associations de la société civile montent au créneau. Elles s'élèvent comme un seul homme contre l'article 6 du projet de loi n°12-19 autorisant les mineures âgées de 16 ans révolus à travailler comme domestiques et qui a été voté au début de la semaine passée par la Commission des affaires sociales à la Chambre des représentants.

Dans ce cadre, l'Organisation socialiste des femmes ittihadies (OSFI) a exprimé son rejet de ce projet de loi qui légitime l'exploitation et la discrimination à l'égard des enfants et va l'encontre du concept d'Etat de droit.

L'OSFI a appelé le gouvernement à mettre fin au processus visant à vider la Constitution de sa substance et à se départir de la dualité majorité-opposition chaque fois qu'il s'agit de droits fondamentaux des citoyens.

Pour sa part, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) a également critiqué le fait que des lois anticonstitutionnelles aient été votées par le Parlement. Particulièrement celle relative au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, celle concernant la création de l'autorité chargée de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination et celle concernant les travailleurs domestiques.

A ce propos, l'ADFM interpelle « le gouvernement sur le coût de cinq années perdues de l'histoire du Maroc et le blocage du processus d'édification du Maroc d'après la Constitution de 2011 » et lui rappelle, « encore une fois que bafouer les droits des femmes, appuyer la discrimination envers elles et refuser la pleine citoyenneté pour la moitié de la société sont en mesure d'hypothéquer le progrès et le développement économique, social, politique et culturel de la société et du pays tout entier ».

Cette ONG a, par ailleurs, exhorté les parlementaires de la Chambre des conseillers à rectifier le tir en révisant ces textes de loi tout en prenant en compte les recommandations et les avis consultatifs des institutions constitutionnelles que sont le CNDH et le CESE. La première d'entre elles avait d'ailleurs rendu public, en 2013, un avis consultatif sur ce projet de loi sur saisine de la Chambre des conseillers dans lequel elle avait recommandé de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans.

Le Mouvement vigilance citoyenne (MVC) a, lui aussi, dénoncé le projet de loi n°12-19. Dans un communiqué de presse, il considère que le texte voté par le commission parlementaire compétence est anticonstitutionnel, car aux antipodes de l'article 31 de la Loi suprême qui exige de l'Etat, des établissements publics et des collectivités territoriales d'œuvrer à la mobilisation de tous les moyens à disposition pour faciliter l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir des droits dont la protection sociale, et de l'article 32 qui stipule que l'Etat doit assurer « une égale protection juridique et une égale considération sociale et morale à tous les enfants, abstraction faite de leur situation familiale ». En outre, ce projet de loi contredit toutes les Conventions internationales relatives à la protection des enfants et les engagements de l'Etat marocain en la matière.

En foi de quoi, le MVC, créé en 2011, a appelé le gouvernement à retirer ce projet de loi « qui porte atteinte à l'image du Maroc et à l'avenir de ses enfants ».

Mais la position la plus paradoxale prise en la matière l'a été par le « Forum parité égalité » adossé au PPS, parti auquel appartient l'initiateur de ce projet de loi controversé, en l'occurrence le ministre de l'Emploi.

Cette ONG a certes exprimé sa déception de voir l'âge des travailleurs domestiques fixé à 16 ans révolus au lieu de 18 ans, tout en rappelant que « le PPS a fortement défendu, en différentes occasions, la nécessité de fixer l'âge minimal du travail à 18 ans », indique un communiqué de presse rendu public après la polémique induite par le vote de ce projet de loi. Le MVC a ainsi appelé le Parlement à réparer ce tort surtout que ce projet de loi va être voté dans les prochains jours par la Chambre des représentants.

Il convient de rappeler que le Collectif pour l'éradication du travail des petites bonnes avait lancé une campagne de mobilisation incitant les parlementaires à rejeter les dispositions de ce projet de loi et notamment son article 6 autorisant le travail des petites bonnes.

UNE NOUVELLE LOI SCÉLÉRATE DU GOUVERNEMENT BENKIRANE

Face honteuse de la bonne société marocaine, les « petites bonnes » se comptent encore par dizaines de milliers. Elles étaient entre 60.000 et 80.000 en 2005, selon une étude citée par Human Rights Watch dénonçant les longues heures de travail, les sévices et même parfois les abus sexuels dont elles sont victimes.

Mais au-delà des chiffres, une réalité demeure implacable : chaque année, certaines d'entre elles décèdent des suites des mauvais traitements de leurs employeurs. Isolées, privées de tout moyen de défense, elles subissent des maltraitances en tout genre.

Au lieu de prendre le taureau par les cornes et de trouver une solution au problème, le gouvernement a choisi de le rendre plus pérenne en fixant à 16 ans l'âge minimal en-deçà duquel il ne faudrait plus les exploiter de manière aussi éhontée.

Ce qui a provoqué non seulement de l'émoi, mais une véritable levée de boucliers au sein de la société civile contre un projet de loi que l'Unicef a estimé non conforme à l'esprit des Conventions internationales.

Législation

La polémique enfle autour de l'âge minimal d'emploi des travailleurs domestiques

1594315

La polémique autour de l'âge minimal des travailleurs domestiques ne cesse d'enfler. Après l'adoption du projet de loi par la commission des affaires sociales à la Chambre des représentants, les associations de défense des droits de l'enfant ainsi que plusieurs partis politiques se disent indignés. Ils s'opposent en particulier à une disposition autorisant l'emploi des enfants dès l'âge de 16 ans.

La loi relative au travail domestique divise. Depuis son adoption par la commission des affaires sociales à la Chambre des représentants la semaine dernière, ce texte a suscité de vives critiques de la part des organisations actives dans la défense des droits des enfants ainsi que de la part de certains parlementaires. Les détracteurs de ce projet de loi s'opposent en particulier à une disposition autorisant l'emploi des enfants dès l'âge de 16 ans. Arguant que l'adoption d'un tel projet est en contradiction avec les principes de la Constitution et avec les engagements internationaux du Maroc dans le domaine de la protection de l'enfance, ils mènent une large campagne sur les réseaux sociaux et dans les médias afin de sensibiliser aux «dangers et dépassements» contenus dans ce texte.

Dans ce sens, la parlementaire, membre du Parti du progrès et du socialisme (majorité), Nouzha Sqalli a affirmé, lors d'une récente sortie médiatique, qu'il était «attendu que le texte tienne compte des conditions difficiles dans lesquelles travaillent les enfants, des conditions qui ne respectent pas les moindres critères de dignité humaine, notamment en ce qui concerne la durée et la pénibilité du travail». Ainsi, l'ex-ministre de la Solidarité et de la famille souligne «qu'il était nécessaire que cette loi prenne en considération les avis des instances constitutionnelles, comme le Conseil national des droits de l'Homme et le Conseil économique, social et environnemental, et des acteurs de la société civile qui ont déployé d'importants efforts pour convaincre le gouvernement de relever l'âge minimum de travail à 18 ans». Toujours dans le rang de détracteurs, l'association Espace citoyenneté et solidarité a adressé un appel aux parlementaires les incitants à se rattraper en amendant les dispositions du nouveau projet. Qualifiant cette initiative législative de «provocation» et «d'atteinte aux sentiments d'une large catégorie de citoyen», l'Association déclare qu'il s'agit là d'un «revers» pour les droits garantis par la Constitution. Adoptant la même position, le Forum parité et égalité, proche du PPS, a exprimé sa «profonde déception» par apport à l'adoption de l'âge de 16 ans comme âge légal pour l'emploi des travailleurs domestique. En effet, si le Forum se félicite de l'adoption d'un cadre juridique encadrant le travail de cette catégorie, il insiste sur la fixation de l'âge d'accès à l'emploi à 18 ans.

> Les détracteurs de ce projet de loi s'opposent en particulier à une disposition autorisant l'emploi des enfants dès l'âge de 16 ans, arguant que l'adoption d'un tel projet est en contradiction avec les principes de la Constitution.

Du côté des défenseurs de ce texte, on estime que ce projet comporte d'«importants acquis». Parmi ceux-ci, le texte cite l'obligation d'établir un contrat de travail, de faire bénéficier le travailleur de la couverture sociale et de périodes de congé, ainsi que de la protection contre les travaux dangereux, outre la formation, l'interdiction des intermédiaires physiques rémunérés et la mise en place de peines répressives en cas de violation de la loi. Le ministère des Affaires sociales, qui souligne que ledit projet s'inspire des conventions internationales en la matière et plus particulièrement des conventions N° 138, 182 et 198 sur le travail infantile et l'âge minimum de travail, estime que le texte fournit un cadre législatif permettant à une catégorie de travailleurs vulnérable de jouir désormais de plusieurs droits sociaux. ■

Ayoub Lahrache

Du côté des défenseurs de ce texte, on estime que ce projet comporte d'«importants acquis». Ph. karrouch

La «réalité marocaine» selon le ministre de l'Emploi

Le gouvernement ne légitime pas l'emploi des mineurs, mais c'est plutôt la réalité marocaine et les lois qui fixent l'âge d'admission au travail à 15 ans, suivant l'âge limite d'obligation de scolarité, a assuré le ministre de l'Emploi et des Affaires sociales, Abdeslam Seddiki. Dans une interview publiée par un quotidien arabophone lundi, le ministre a indiqué qu'il était d'accord pour fixer l'âge de l'emploi à 18 ans, mais la réalité marocaine et les lois en vigueur fixent l'âge d'admission au travail à 15 ans, en fonction de l'âge limite de l'obligation de scolarité, ajoutant que «le gouvernement ne légitime pas l'emploi des mineurs». «L'âge d'admission au travail est fixé par le Code du travail au Maroc et dans le monde entier à 15 ans», a-t-il fait remarquer, ajoutant que l'ensemble des statistiques réalisées par l'État dans le domaine de l'emploi qualifie d'active la population âgée entre 15 et 64 ans.

Selon le ministre, il est communément admis que les mineurs sont âgés de moins de 15 ans, relevant que le combat que mènent certaines organisations contre le nouveau projet de loi adopté par la Chambre des conseillers en janvier 2015 est dénué de tout fondement légal ou juridique clair. D'ailleurs, a-t-il poursuivi, les campagnes menées par le ministère de l'Emploi contre le travail des enfants mineurs focalisent uniquement sur l'emploi des mineurs âgés de moins de 15 ans. Après avoir rappelé que ce projet de loi avait trop tardé à entrer en vigueur depuis qu'il a été proposé pour la première fois en 2006, le ministre a passé en revue les avantages apportés par ce texte, dont la stipulation pour la première fois du salaire minimum des employés de maison, précisant que ce salaire ne doit pas être inférieur à 60% du salaire minimum appliqué dans le secteur privé, soit environ 1.580 dirhams par mois, sans compter le logement et la nourriture.

Griefs et incohérences autour de la loi sur le travail domestique

16 mai 2016 Par Nizar Bennamate

La loi sur les travailleurs domestiques, qui fixe à 16 ans l'âge minimum du travail, a provoqué l'indignation de la société civile et de l'opposition. Mais l'affaire n'est pas aussi simple.

Depuis le vote par la commission des affaires sociales de la loi sur la régularisation des travailleurs domestiques, qui accorde enfin des droits à cette catégorie socio-professionnelle mais qui ne va pas suffisamment loin pour ses détracteurs, l'indignation a gagné les réseaux sociaux, la société civile, l'opposition voire même certaines voix au sein de la majorité. Le Collectif pour l'éradication du travail des petites bonnes (CETPB), composé d'une cinquantaine d'associations, a été l'un des premiers à mener campagne contre cette loi.

Premier grief sur lesquels s'accordent les opposants à cette loi et qui vient en boucle dans la bouche des contestataires: l'âge minimum du travail. **«L'âge est une question très importante, au regard de la Constitution. Le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme)** et le CESE (Conseil économique social et environnemental) recommandant d'ailleurs le début du travail à partir de 18 ans», estime Bouchra Ghiati, présidente d'Insaf, association de lutte contre le travail des filles mineurs, et membre du CETPB. Ghiati dénonce «des artifices pour justifier le recours à l'âge de 16 ans», qui pour ses défenseurs constitue une barrière réaliste conforme au code du travail. Pour appuyer son texte, le gouvernement a fait valoir de son côté la mise en place de «mesures d'accompagnement« .Il s'agit du « contrôle par des assistantes sociales ou des inspecteurs de travail des conditions dans lesquelles exerce cette catégorie».

Mais pour la présidente d'Insaf, ces bonnes intentions sont inapplicables: «sans un mandat d'un juge, personne ne peut avoir accès au domicile de l'employeur». De plus, dans la mesure où la Constitution interdit la violation du domicile, elle pense que la balance pourrait même pencher pour une invalidation pure et simple de cette mesure par le Conseil constitutionnel.

« 40% des mères célibataires avaient exercé comme petites bonnes »

D'un autre côté, cette loi oblige les travailleurs domestiques âgés entre 16 et 18 ans à obtenir une autorisation de leur tuteur. Cette autorisation leur permettra ensuite de nouer avec l'employeur de leur choix un contrat de travail. «Quelle jeune fille, qui a à priori reçu peu d'éducation voire pas du tout, est capable de négocier les clauses de son contrat et de veiller à ce qu'elle ne soit pas abusée?», s'interroge la présidente d'INSAF, dont l'association traite aussi la problématique des mères célibataires. Et de rappeler que «40% des cas de mères célibataires reçues par Insaf ont été dans une période de leurs vie des petites bonnes».

Un autre point soulevé par le collectif, qui a lancé une vaste campagne de plaidoyer , est le souci des mesures d'accompagnement de cette future loi. Bouchra Ghiati fait remarquer qu'«il n'y a aucun dispositif qui permet de traiter les cas des filles qui travaillent actuellement dans des maisons et qui ont moins de 16 ans». Une situation qui, selon elle, fait courir à beaucoup de filles le risque de se retrouver dans la rue

puisque leurs employeurs vont se retrouver sous le coup de la loi. «Peu d'employeurs auront la bienveillance d'accompagner ces filles jusqu'à leur retour à leurs familles», ajoute-t-elle.

Cafouillage opposition-majorité

Paradoxalement, le PPS (Parti du progrès et du socialisme), membre de la majorité, et dont la loi tombe dans l'escarcelle de son ministre Abdeslam Seddiki , s'est aussi exprimé en faveur d'un âge minimum du travail fixé à 18 ans. «Nous n'avons pas trouvé assez d'alliés dans la gouvernement, mais aussi dans l'opposition, pour pouvoir amender cette disposition» s'est justifié Nabil Benabdellah, secrétaire général de la formation, dans une vidéo postée par la chaîne Youtube de son parti.

Du côté de l'opposition, bien qu'il partage l'argumentaire de la société civile, Adil Tchikitou, député Istiqlalien et membre de la commission des affaires sociales qui a voté contre la loi, souligne encore une autre pomme de discorde, moins médiatisée cette fois-ci. «La loi a considéré ces personnes comme une sous-catégorie de travailleurs en leur accordant seulement 60% du SMIC. C'est un retour en arrière», juge-t-il. Pour le député, il faut aligner les travailleurs domestiques avec le reste des catégories socio-professionnelles.

Mais l'opposition ne joue-t-elle pas à la surenchère? Quand on fait remarquer au député du parti de la balance que cette loi a été dans un premier temps validée en deuxième chambre, pourtant dominée par l'opposition, Tchikitou justifie en ayant recours à l'argumentaire juridique. «La deuxième chambre est composée principalement des professionnels et des syndicalistes qui veillent à ce que le projet soit conforme au code du travail. Sur ce point, il l'est parce que selon la loi l'âge légal du travail démarre à 15 ans. Le droit et le côté politique est le travail de la première chambre, c'est ce qu'on est en train de faire», assure-t-il. Mais la première chambre est, elle, dominée par la majorité, qui soutien le texte. Autant dire qu'elle devrait passer comme une lettre à la poste, à moins d'un amendement de dernière minute.

Le projet de loi attend à ce stade le vote en session plénière. La société civile espère influé sur le texte avant qu'il soit remis ou qu'il ne soit voté en séance plénière. S'il passe, il ne restera plus que sa publication au Bulletin officiel avant qu'il n'entre en vigueur. Les élus vont-ils se satisfaire de la mouture actuelle?

http://telquel.ma/2016/05/16/griefs-incoherances-autour-loi-travail-domestique_1497333

Campagne médicale au profit des détenus de la prison locale d'Ain Sbaâ

Mardi, 17 mai, 2016 à 11:55

Casablanca- Une campagne médicale a été organisée, samedi, au profit des détenus de la prison locale d'Ain Sebaâ, à Casablanca, à l'initiative de la **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat** et de l'Association des médecins résidents (ARC) de Casablanca, en partenariat avec la Direction régionale de l'administration pénitentiaire et de la réintégration.

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/campagne-medicale-au-profit-des-detenus-de-la-prison-locale-dain-sbaa/

Les provinces du sud jouissent de la stabilité et de la sécurité malgré les manœuvres des ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume

Laâyoune - Les provinces du sud du Maroc jouissent pleinement de la stabilité et de la sécurité, en dépit des manœuvres des ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume, a affirmé, lundi, le préfet de police de Lâayoune, Hassan Abou Dahab. Cette stabilité est le fruit de l'amélioration des mécanismes de travail et des techniques d'intervention, ainsi que d'une présence accrue sur le terrain et du développement des programmes de formation des agents de polices qui accordent une place centrale aux droits de l'Homme, a indiqué M. Abou Dahab lors d'une rencontre à Laâyoune à l'occasion de la commémoration du soixantième anniversaire de la création de la sûreté nationale.

Les droits humains ont été intégrés à la liste des matières enseignées à l'Institut Royal et dans les écoles de police, dans l'objectif de promouvoir les compétences professionnelles des agents police, a-t-il souligné. Il a noté à cet égard qu'en 2015 et 2016, la préfecture de police de Laâyoune a pu faire bénéficier les formateurs des agents de police de deux sessions de formation dans le domaine de la sécurité et des droits de l'homme, à la faveur d'un **programme de partenariat qui a été conclu avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH).** En application des exigences de la bonne gouvernance ainsi que des concepts de la police communautaire et de la philosophie de proximité, la Direction générale de la sureté nationale (DGSN) a inscrit parmi ses priorités l'implication de l'ensemble des composantes de la société civile dans la gestion de la chose sécuritaire tout en œuvrant à trouver des solutions consensuelles aux problèmes rencontrés, au service de l'intérêt général et de la sécurité des citoyens, a ajouté M. Abou Dahab.

Et afin d'incarner cette approche participative de la sécurité dans son acception large, a-t-il dit, une campagne de sensibilisation dans le milieu éducatif a été organisée pour la quatrième année consécutive, et ce en partenariat avec la DGSN, le ministère de l'Education nationale et de la formation professionnelle, le Comité national de prévention des accidents de la circulation et des acteurs de la société civile.

Depuis le début de cette année, 20 établissements d'enseignement ont été impliqués dans cette campagne qui a bénéficié à quelque 787 élèves, a-t-il précisé.

M. Abou Dahab a en outre indiqué que les réalisations accomplies par les services de sécurité au niveau des provinces du Sud sont également le fruit d'une coopération constructive avec les différents acteurs, dont les autorités locales et judiciaires, les notables, les élus, les membres du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes (CORCAS), les chefs de tribus, les associations de la société civile, et les autres organes sécuritaires dans cette région.

Au cours de cette cérémonie marquée notamment par la présence du Wali de la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, Bouchaab Yahdih, du président de la région Laâyoune-Sakia Al Hamra, Sidi Hamdi Ould Errachid, le préfet de police de Lâayoune a salué les efforts et les sacrifices consentis par les hommes et femmes de la sûreté nationale dans les provinces du sud du Royaume en vue de renforcer la sécurité ainsi que leur contribution aux côtés des autres organes sécuritaires à la défense de l'intégrité territoriale du Royaume et des intérêts suprêmes du pays.

http://www.lemag.ma/Les-provinces-du-sud-jouissent-de-la-stabilite-et-de-la-securite-malgre-les-manoeuvres-des-ennemis-de-l-integrite_a100147.html

19ème Festival Gnaoua et musiques du monde : Le rideau tombe avec hommage à Tayeb Saddiki

mai, 16 à 12:38

La 19-ème édition du Festival Gnaoua et musique du monde a clos ses prestations sur un vibrant hommage à feu Tayeb Saddiki, décédé au courant de cette année.

Cet hommage est en fait un témoignage sur le talent de Tayeb Saddiki, "l'enfant terrible d'Essaouira",et son impact sur la scène artistique. Lui qui avait été témoin de la naissance de groupes qui ont révolutionné la musique marocaine pendant les années 70 comme Nass El Ghiwane, Lamchaheb ou Jil Jilala.

Tayab Saddiki a été honoré et célébré par Mohamed Derham, un des fondateurs du groupe Jil Jilala, qui a fait des tournées dans le monde et dont les chansons sont encore des tubes à l'heure actuelle.

Un concert où Mohamed Derham a invité les artistes marocains, Nabil Khalidi, Maâlem Mustapha Baqbou et Omar Sayed à revisiter les plus grandes tubes des trois groupes dans les années 70, considérés comme un patrimoine musical.

Auparavant le public avait rendez-vous avec Oudaden, l'un des premiers groupes qui a su exporter la musique amazighe et la hisser tout haut.

Depuis 1978, Abdellah El Foua et ses musiciens sillonnent le Maroc et le monde avec leur musique riche en sonorités berbères. Avec près de 30 albums, ils ont fortement participé à la renaissance de la musique amazighe.

Le 19ème Festival Gnaoua et musiques du monde a investi les espaces emblématiques de la ville des alizées, comme la Place Moulay El Hassan, la plage, en plus de la terrasse du Borj Bab Marrakech, Dar Loubane, Bab Doukkala et Zaouia Issaoua.

Plus de 300 artistes issus de 6 pays, et 3 continents ont animé plus de 30 concerts.

Les organisateurs ont fait montre d'audace dans la concrétisation de l'esprit du festival, en allant chercher des musiques et des cultures aussi lointaines que différentes pour les inviter à fusionner avec la musique gnaouie.

Ce festival défend l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. Et c'est précisément à ce titre qu'avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.

Pour cette année, le festival proposait une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous à l'ambiance unique.

http://www.quid.ma/culture/19eme-festival-gnaoua-et-musiques-du-monde-le-rideau-tombe-avec-hommage-a-tayeb-saddiki/

LE FESTIVAL GNAOUA ET MUSIQUES DU MONDE S'ACHÈVE SUR UN HOMMAGE À TAYEB SADDIKI

16/05/16 publié par SB

La 19-ème édition du Festival Gnaoua et musique du monde s'est achevé dimanche soir, à la Place Moulay El Hassan à Essaouira, sur un vibrant hommage à feu Tayeb Saddiki décédé cette année.

Cet hommage est destiné à mettre en lumière le talent et l'impact qu'a eu Tayab Saddiki, « l'enfant terrible d'Essaouira », sur la scène artistique. Lui qui avait été témoin de la naissance de groupes qui ont révolutionné la musique marocaine pendant les années 70 comme Nass El Ghiwane, Lamchaheb ou Jil Jilala.

Tayab Saddiki s'est vu honoré et célébré par Mohamed Derham, fondateur de l'un de ces groupes (Jil Jilala), qui a fait des tournées dans le monde et dont les chansons sont encore des tubes à l'heure actuelle.

Un concert où Mohamed Derham a invité les artistes marocains, Nabil Khalidi, Maâlem Mustapha Baqbou et Omar Sayed à revisiter les plus grandes tubes des trois groupes dans les années 70, considérés comme un patrimoine musical.

Auparavant le public avait rendez-vous avec Oudaden, l'un des premiers groupes qui a su exporter la musique amazighe et la hisser tout haut.

Depuis 1978, Abdellah El Foua et ses musiciens sillonnent le Maroc et le monde avec leur musique riche en sonorités berbères. Avec près de 30 albums, ils ont fortement participé à la renaissance de la musique amazighe.

Organisée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, la 19ème édition du Festival Gnaoua et musiques du monde a investi les espaces les plus emblématiques de la ville, comme la Place Moulay El Hassan, la plage, en plus de la terrasse du Borj Bab Marrakech, Dar Loubane, Bab Doukkala et Zaouia Issaoua.

Au total ce sont plus de 300 artistes issus de 6 pays, et 3 continents qui ont animé plus de 30 concerts.

Les organisateurs ont fait montre d'audace dans la concrétisation de l'esprit du festival, en allant chercher des musiques et des cultures aussi lointaines que différentes pour les inviter à fusionner avec la musique gnaouie.

Ce festival défend l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. Et c'est précisément à ce titre qu'avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.

Pour cette année, le festival propose encore une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous à l'ambiance unique.

http://lnt.ma/le-festival-gnaoua-et-musiques-du-monde-sacheve-sur-un-hommage-a-tayeb-saddiki/

Festival Gnaoua et musiques du monde: Maâlem Hamid El Kasri concilie les rythmes gnaouis du Nord et du Sud du Maroc

Essaouira - Le maâlem Hamid El Kasri a gratifié le public par un florilège de ses plus belles chansons puisées dans un répertoire riche et diversifié conciliant les rythmes gnaouies du Nord et du Sud du Maroc, le temps d'une soirée animée, samedi soir à la Place Moulay El Hassan, dans le cadre de la 19ème édition du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira (12/15 mai). Muni de son guembri, cet artiste a fait vibrer le public venu nombreux, bravant le vent froid et violent de la Cité des Alizés, suivre un concert qui a tenu toutes ses promesses avec des moments forts et une soirée haute en couleurs et en émotions.

Selon des critiques d'art, le Maâlem Hamid El Kasri est sûrement celui qui aura donné un coup de jeune à la musique gnaouie et qui s'est le plus internationalisé.

Né à Ksar El Kébir en 1961, il est formé par les maâlems Alouane et Abdelouahed Stitou dès son jeune âge. Il a été bercé par cette musique et cet art dès sa tendre enfance sous l'influence du mari de sa grand-mère.

En 2004, Hamid El Kasri avait crée l'événement avec Joe Zawinul, l'illustre pianiste autrichien, en présentant une des fusions les plus marquantes du Festival.

Le public avait rendez-vous sur la scène de la Plage avec un nom qui résonne dans la famille des Gnaoua et connu dans le milieu, Mustapha Baqbou, qui a grandi dans une zaouia gnaouie où son père, le Maâlem El Ayachi Baqbou l'a initié très tôt à l'art de "tagnaouite". Mustapha Baqbou, qui a rejoint le célèbre groupe Jil Jilala, a participé au mouvement musical "folk" des années 70. Un hommage lui sera rendu dimanche et, à travers lui, à toute la famille Baqbou, des mordus de "tagnaouite".

Organisée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, la 19ème édition du Festival Gnaoua et musiques du monde investit les espaces les plus emblématiques de la ville, comme la Place Moulay El Hassan, la plage, en plus de la terrasse du Borj Bab Marrakech, Dar Loubane, Bab Doukkala et Zaouia Issaoua. Les organisateurs ont fait montre d'audace dans la concrétisation de l'esprit du festival, en allant chercher des musiques et des cultures aussi lointaines que différentes pour les inviter à fusionner avec la musique gnaouie. Ce festival défend l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. **Et c'est précisément à ce titre qu'avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.

Pour cette année, le festival propose encore une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous à l'ambiance unique.

http://www.yawatani.com/index.php/arts-et-cultures/11801-festival-gnaoua-et-musiques-du-monde-maalem-hamid-el-kasri-concilie-les-rythmes-gnaouis-du-nord-et-du-sud-du-maroc

16 mai: Les proches des détenus salafistes manifestent à Rabat (PHOTOS)

Publication: 16/05/2016 14h30 CEST Mis à jour: 16/05/2016 14h30 CEST SALAFISME

JUSTICE - 13 ans après les attentats du 16 mai 2003, la Coordination de défense des détenus islamistes réclame toujours la réouverture d'une enquête sur arrestations qui ont suivi les attentats, ainsi que la libération des détenus salafistes.

Ce lundi 16 mai, la Coordination a tenu un sit-in devant le parlement, pour dénoncer les zones d'ombre des procès qualifiés d'"expéditifs" qui se sont tenus au lendemain des attentats, et suite auxquels plusieurs centaines de salafistes ont été condamnés à des peines lourdes.

Les manifestants appellent aussi le gouvernement à respecter l'accord du 25 mars 2011, conclu entre la Coordination de défense des détenus islamistes, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) Mohamed Sebbar, Hafid Benhachem, l'ancien Haut-délégué de l'administration pénitentiaire et Mohamed Lididi, ex-secrétaire général du département de la Justice. L'accord prévoyait une reconnaissance de mauvais traitements infligés à certains prisonniers ainsi qu'une libération progressive de certains d'entre eux.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/16/maroc-salafisme-16-mai_n_9990586.html